واقع التحول إلى الاقتصاد الأخضر في دول مجلس التعاون الخليجي وحمايته الجنائية

نورة محمد الشملان[1]، عبد الجبار أحمد الطيب[2]

[1، 2] كلية الحقوق – جامعة البحرين

nmalshamlan@uob.edu.bh [1]

الملخص:

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي العديد من التحديات للتحول إلى اقتصاد أخضر في سبيل تحقيق تنمية مستدامة، كون الاقتصاد الأخضر هو نشاط قائم على مشاريع صديقة للبيئة أو على الأقل لا تضيف أعباءً جديدة على البيئة أو زيادة من درجة تلوثها، وهو توجه عالمي حديث قد يظهر وكأنه لا يتماشى مع أن دول مجلس التعاون الخليجي هي دول نفطية وتعتمد بشكل رئيسي على النفط الأحفوري الذي يؤثر بشكل مباشر على البيئة، كما أنها اقتصاداتها لا تقوم أساسا على مبدأ التخضير.

وبناءً عليه تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الاقتصاد الأخضر من خلال دراسة تاريخ ظهوره وتعريفه وأهدافه الأساسية، واستعراض تجارب دول مجلس التعاون الخليجي في مجال التحول إلى الاقتصاد الأخضر في سبيل تحقيق تنمية مستدامة وعرض أكثر مؤشرات الاقتصاد الأخضر شيوعاً.

كما وتتناول هذه الدراسة الضمانات الجنائية المتاحة للالتزام بهذا الاقتصاد الصديق للبيئة والاستمرار به، عبر دراسة وتحليل سبل حمايته الجنائية في تشريعات دول مجلس التعاون الخليجي.

ولتحقيق غرض الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لعرض الأدبيات النظرية وعرض مبادرات الدول عينة الدراسة بالإضافة إلى تحليل مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي GGEI ومؤشر الأداء البيئيEPI للدول المدروسة، وبيان جوانب الحماية الجنائية للاقتصاد الأخضر.

وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر لما له من أثر في تحقيق تنمية مستدامة لهذه الدول كما توصلت الدراسة إلى أنه ما زالت دول مجلس التعاون الخليجي تحتل مراتب متأخرة في الاقتصاد الأخضر على الرغم من تبنيها للعديد من المبادرات الخضراء ووجود الإطار التشريعي الذي يمكنها منه، وبالتالي أهمية إعادة النظر بالتشريعات فيما يتعلق بالجانب الجزائي خصوصا بالتوسع في العقوبات البديلة في مجال الجرائم التي تمسّ بالاقتصاد الأخضر.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد أخضر؛ تنمية مستدامة؛ دول مجلس التعاون الخليجي؛ حماية جنائية؛ جريمة تمس الاقتصاد الأخضر.

The Reality of the Green Economy in the GCC Countries & its Criminal Protection

Noora Mohamed AlShamlan [1], Abduljabbar Ahmed Altayeb [2]

[1,2] College of Law, University of Bahrain, Bahrain

[1] **nmalshamlan@uob.edu.bh**

Abstract:

The green economy is an activity based on environmentally friendly projects or at least an economy that does not add new hindrances to the environment or increase the degree of pollution. The GCC Countries encounter many challenges to transforming into a green economy in order to achieve sustainable development. The green economy movement might be inconsistent with the fact that the GCC countries are oil producer countries and depend mainly on fossil fuels, which directly affects the environment, and their economies are not based on the principle of greening.

Accordingly, this study aims to explain the green economy by studying its history, definition, objectives, and how it can be implemented or transformed into it. The study moves to the GCC Countries' experiences in the field of transition to a green economy in order to achieve sustainable development, and presents the most common green economy indicators. Finally, this study deals with the criminal guarantees available for commitment and continuation of this environmentally friendly economy, by addressing the means of criminal protection.

To achieve the purpose of the study, the descriptive, analytical approach was used to present the theoretical literature and the initiatives of the GCC Countries. In addition, analyzing the Global Green Economy Index (GGEI) and the Environmental Performance Index (EPI) clarifies the aspects of criminal protection for the green economy.

The study found the need to adopt the concept of a green economy for its impact on achieving sustainable development for the GCC. The study found that the GCC countries still occupy delinquent ranks in the green economy despite their adoption of many green initiatives and the existence of the legislative framework. Thus, it is crucial to reconsider the legislation with regard to the penal aspect, especially the expansion of green alternative penalties.

Keywords: Green Economy; Sustainable Development; Gulf Cooperation Council Countries; Criminal Protection; Green Crime.

Received 02/11/2022 **Revised 29/12/2022** **Accepted 09/01/2023**

تقديم:

مؤخراً، أثبتت الدراسات أن الاقتصاد التقليدي يؤدي إلى نمو غير حقيقي للبلدان وليس ذلك فقط بل يؤدي إلى استهلاك موارد الكوكب دون أن يكون هناك حساب لتنمية مستدامة. وفي هذا الصدد بدأت الدول تتسابق فيما بينها للمحاولة لتبني خطط ومبادرات من شأنها تحقيق تنمية مستدامة.

في سياق آخر، تصاعدت الأزمات والكوارث العالمية في العقود الأخيرة بالإضافة إلى تفاقم مشكلة التلوث والتغيرات المناخية وندرة الموارد الطبيعية، إن هذه المشاكل دفعت المنظمات الاقتصادية والمالية العالمية إلى إعادة النظر بالنماذج الاقتصادية التقليدية التي تتخذ من الناتج المحلي الإجمالي فقط كمعيار للنمو الاقتصادي.

في سياق متصل، ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر كأحد الحلول للوصول إلى تنمية مستدامة، وبدأت الدول المتقدمة من تبني نماذج ومفاهيم وتطبيق مبادرات للتحول للاقتصاد الأخضر ونجحت العديد من الدول في إثبات أن الاقتصاد الأخضر يحقق تنمية مستدامة.

أما على الصعيد البلدان النامية فإن مؤتمر (ريو+20) الذي تم انعقاده في العاصمة البرازيلية عام 2012 أكد على تبني مفهوم واسع للاقتصاد الأخضر وعدم فرض نماذج موحدة على كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية في آن واحد. ومن هنا بدأت العديد من الدول النامية ومنها الدول العربية إلى تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر وإدراجه ضمن رؤيتها المستقبلية.

لم تكن دول مجلس التعاون الخليجي بمعزل عن هذا التطور العالمي، ولكن طبيعة هذه البلدان ومناخها وأرضها فرض عليها تحديات إضافية عن باقي الدول الأخرى. وعلى الرغم من ذلك سعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى تبني مفهوم اقتصاد أخضر نحو تنمية مستدامة. وبناءً عليه سنقوم في هذه الدراسة بعرض المبادرات الخضراء التي قامت بها دول مجلس التعاون الخليجي في سبيل تحقيق تنمية مستدامة، بالإضافة إلى معرفة ترتيبها العالمي فيما يخص الاقتصاد الأخضر عن طريق تحليل المؤشرين الأكثر شيوعاً وهما مؤشر الأداء البيئي ومؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي، وكذلك بيان واقع الحماية الجنائية لهذا الاقتصاد.

أولا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في اعتبار الاقتصاد الأخضر من الموضوعات المهمة على الصعيد الدولي، وليس ذلك فحسب بل أصبح حاجة ملحة لكل دولة كونه يؤدي دوراً مهماً في تحقيق تنمية مستدامة عن طريق تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي بمراعاة الحد من المخاطر البيئية، وتشجيع كل من الإنتاج والاستهلاك المستدامين.

ثانيا: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة بشكل أساسي حول التدهور البيئي وتغير المناخ وطبيعة هيكل النظم الاقتصادية في دول الخليج العربي، التي تعتمد على النفط الأحفوري، إذ لم تبنَ تلك الدول على أسس تستهدف الإنتاج المستدام والنظيف منذ البدء مما يرتب أعباء إضافية في محاولة تحول هذه النظم الاقتصادية الى نظم نظيفة وقليلة انبعاثات الكربون مراعية التلوث الكبير في المناخ على المستوى العالمي، وهناك عوامل بيئية أخرى أسهمت في تفاقم هذه المشكلات كارتفاع الاحتباس الحراري وأزمات الوقود والغذاء والماء ومن هنا كان لا بد من دول مجلس التعاون الخليجي توفير الجهود للتحول إلى اقتصاد أخضر يحقق التنمية المستدامة وحماية هذا الاقتصاد من الناحية الجنائية.

ثالثا: تساؤلات الدراسة :

تكمن أسئلة الدراسة على التالي:

- ما مفهوم الاقتصاد الأخضر وكيف تطور وماهي أهدافه وعلاقته بالتنمية المستدامة؟

- ما أبرز المبادرات للتحول للاقتصاد الأخضر في دول مجلس التعاون الخليجي؟

- ما واقع ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لكل من مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي ومؤشر الأداء البيئي؟

- كيف يولي النظام القانوني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية توفير الحماية الجنائية لمجالات التحول للاقتصاد الأخضر؟

رابعا: أهداف الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

- **التعرف على كل من مفهوم الاقتصاد الأخضر وتطوره.**
- **استعراض مبادرات دول مجلس التعاون الخليجي في مجال التحول للاقتصاد الأخضر لتحقيق تنمية مستدامة.**
- **استعراض أبرز المؤشرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وإجراء المقارنة بين الدول من حيث الأداء للتحول نحو الاقتصاد الأخضر.**
- **دور الحماية الجنائية في دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق الاقتصاد الأخضر.**

خامسا : منهج الدراسة:

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي وذلك عن طريق عرض الأدبيات النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة في الشق الاقتصادي والجنائي، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي عن طريق تحليل المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر وجوانب الحماية الجنائية للاقتصاد الأخضر في دول مجلس التعاون الخليجي.

وسعيا للإحاطة بموضوع الدراسة في جوانبه المتعددة، **تم تقسيم الدراسة إلى التالي:**

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الأخضر وارتباطه بالتنمية المستدامة.

المبحث الثاني: واقع تحول دول مجلس التعاون الخليجي إلى الاقتصاد الأخضر وموقعها في المؤشرات الدولية.

المبحث الثالث: الحماية الجنائية لمجالات التحول إلى الاقتصاد الأخضر في تشريعات دول مجلس التعاون الخليجي.

ونفصل هذه المباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الأخضر وارتباطه بالتنمية المستدامة

يعتبر مفهوم الاقتصاد الأخضر من المفاهيم المستحدثة في المجال الاقتصادي، وقد أدى لظهور هذا المجال ما عانى ويعاني منه العالم من مشاكل بيئية كبيرة جراء التركيز في الفترات السابقة على الإنتاج دون حسبان لتداعياته على البيئة، وعليه نتناول في هذا المبحث بيان ماهية الاقتصاد الأخضر وارتباطه بمفهوم التنمية المستدامة، وذلك بناء

علـى التقسـيم التالـي:

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الأخضر .

المطلب الثاني: ارتباط التنمية المستدامة بالاقتصاد الأخضر.

ونبيّنها وفق ما يأتي:

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الأخضر

يعتبـر مفهـوم الاقتصـاد الأخضـر مـن المفاهيـم الحديثـة نسـبياً، وقـد شـاع اسـتخدامه فـي الـدول المتقدمـة اقتصاديـا نظـرا لمـا لوحـظ مـن تأثيـر النمـو الاقتصـادي والتنميـة الاقتصاديـة علـى اسـتدامة توفـر المـوارد الطبيعيـة وعـدم اكتـراث منشـآت الإنتـاج بالنظـر للأبعـاد البيئيـة، ولذلـك جـاء هـذا المصطلـح الـذي سـنتناوله فـي هـذا المطلـب ضمـن الفـروع التاليـة:

الفرع الأول: تطور مفهوم الاقتصاد الأخضر.

الفرع الثاني: تعريف الاقتصاد الأخضر وأهدافه.

ونفصل هذين الفرعين وفق ما يأتي:

الفرع الأول: تطور مفهوم الاقتصاد الأخضر

تـم تقديـم مفهـوم الاقتصـاد الأخضـر كاسـتجابة لفشـل الاقتصـاد النيوكلاسـيكي فـي تضميـن أهميـة المـوارد الطبيعيـة والتدهـور البيئـي بشـكل فعـال فـي التسـعير وآليـات السـوق الأخـرى، حيـث ترافـق النمـو الاقتصـادي العالمـي خـلال الخمسـين عامـاً الماضيـة، مـع تدهـور بيئـي متسـارع (تضاعـف الناتـج المحلـي الإجمالـي أكثـر مـن الضعـف خـلال الفتـرة 1981-2005، ولكـن 60% مـن النظـم البيئيـة فـي العالـم تدهـورت أو اسـتخدمت بطريقـة غيـر مسـتدامة). تـم اسـتخدام المـوارد الطبيعيـة بشـكل مفـرط وتـم التقليـل مـن أهميـة السـلع والخدمـات البيئيـة التـي تشـكل أسـاس جميـع الأنشـطة الاقتصاديـة مـن معظـم الاقتصـادات فـي العالـم. [1]

يعتبـر مفهـوم الاقتصـاد الأخضـر مفهومـا حديثـا فـي الأدبيـات البيئيـة والاقتصاديـة، فعلـى الرغـم مـن أن المصطلـح تـم اسـتخدامه فـي المـرة الأولـى مـن قبـل مركـز لنـدن للاقتصـاد البيئـي فـي تقريـر بعنـوان «مخطـط للاقتصـاد الأخضـر» فـي عـام 1989، [2] إلا أنـه لـم يحـظ بقبـول واسـع فـي ذلـك الوقـت. [3] ويعـود ذلـك لأن التقريـر لـم يتضمـن معلومـات وإشـارات مؤثـرة بالشـكل المطلـوب، وقـد أعـاد المؤلفـون اسـتخدام المصطلـح فـي مؤلفيـن تابعيـن للتقريـر الأول بعنـوان «مخطـط تخضيـر الاقتصـاد العالمـي» و«مخطـط قيـاس التنميـة المسـتدامة» فـي عامـي 1991 و1994. [4]

1 /Stafford, William and Kristy, Faccer. (2014). Steering towards a Green Economy: A reference guide. CSIR report. GWDMS StelGen 13604 v2, p. 82.

2 /Guidelines for the integration of sustainable agriculture and rural development into agricultural policies. 1997. Hardaker, J.B. FAO agricultural policy and economic development series 4, p. 3.

3 /Lavrinenko, Olga & Ignatjeva, Svetlana & Danilevič, Alina & Rybalkin, Oleg & Lazdāns, Dainis. (2019). The Role of Green Economy in Sustainable Development (Case Study: The EU States), p .12.

4 /UNDESA. (2012). A guidebook to the Green Economy. Issue 1: Green Economy, Green Growth, and Low-Carbon Development-history, definitions and a guide to recent publications. Division for Sustainable Development, UNDESA, p. 21.

وعلى الرغم من أن مفهوم الاقتصاد الأخضر لم يكسب اهتمام دولياً كبيراً إلا مؤخراً، فقد تمت مناقشة سياسات الاقتصاد الأخضر وتحليلها لعدة عقود من قبل الاقتصاديين والأكاديميين، لا سيما في مجال الاقتصاد البيئي، كما تمت مناقشة تدابير تحقيق سياسة الاقتصاد الأخضر بإسهاب في المفاوضات الدولية، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو عام 1992، فقد تضمن إعلان ريو مبادئ تعزز منه، نذكر منها على سبيل المثال:[5]

- القضاء على الاستهلاك والإنتاج غير المستدامين.
- استيعاب التكاليف البيئية واستخدام الأدوات الاقتصادية.

ومع بداية الأزمة المالية في عام 2007 وفشل معظم البلدان في الانتقال إلى مسار التنمية المستدامة، أصبح من الواضح أن نموذج التنمية الحالي لا يحقق النتائج المرجوة على جميع الوجهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.[6] وفي عام 2008، أُعيد إحياء مصطلح الاقتصاد الأخضر في سياق المناقشات بشأن استجابة السياسات لأزمات عالمية متعددة خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، وتبنته الأمم المتحدة في بداية عام 2009 عندما أصدرت قرارها بعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20) في عام 2012 تحت عنوان رئيسي «الاقتصاد الأخضر، هل أنت مشارك»، ومنذ ذلك الوقت حظي هذا المصطلح باهتمام العديد من البيئيين والاقتصاديين والسياسيين والإعلاميين. [7]

ولقد أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرة الاقتصاد الأخضر في عام 2008، بهدف توفير التحليل والدعم لسياسات الاستثمار في القطاعات الخضراء وتخضير الموارد والقطاعات كثيفة التلوث. وكجزء من هذه المبادرة تم إعداد تقرير بعنوان «صفقة عالمية جديدة خضراء»، والذي اقترح مزيجاً من الإجراءات التي من شأنها أن تحفز الانتعاش الاقتصادي وفي نفس الوقت تحسن استدامة الاقتصاد العالمي. [8]

وفي يونيو 2009، في الفترة التي سبقت مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في كوبنهاغن، أصدرت الأمم المتحدة بيانًا مشتركًا بين الوكالات يدعم الاقتصاد الأخضر باعتباره تحولًا لمعالجة أزمات متعددة. وتضمن البيان الأمل في أن يكون الانتعاش الاقتصادي نقطة تحول في استجابة دولية طموحة وفعالة للأزمات المتعددة التي تواجه البشرية على أساس الاقتصاد الأخضر العالمي. [9] ثم في فبراير 2010، أقر الوزراء ورؤساء الوفود في المنتدى البيئي الوزاري العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في إعلانهم أن مفهوم الاقتصاد الأخضر «يمكن أن يتصدى بشكل كبير للتحديات الحالية ويوفر فرصًا للتنمية الاقتصادية ومزايا متعددة لجميع الدول»، كما أقر بالدور الريادي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في زيادة تعريف وتعزيز المفهوم وشجع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على المساهمة في هذا العمل من خلال العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2012 (ريو +20)، كما وافقت الجمعية العامة على أن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

5 /Kanianska, Radoslava. (2017). Green Growth and Green Economy. Belianum. Publisher of the Matej Bel University in Banska Bistrica, p. 67.

6 / Barry, J. (1999) *Rethinking Green Politics: Nature, Virtue and Progress*, London: Sage Barry, J. (2007) 'Towards a model of green political economy: From ecological modernisation to economic security'، *International Journal of Green Economics,*1/3: 446–64

7 /المالكي، عبد الله بن محمد. (2017). التحول نحو الاقتصاد الأخضر: تجارب دولية. المجلة العربية للإدارة، 4 (37)، 167-196.

8 /Cato, M. S. (2006) *Market, Schmarket: Building the Post-Capitalist Economy*, Gretton: New Clarion Press, p 56.

9 /Dresner, S. and Ekins, P. (2004) *Green Taxes and Charges: Reducing their Impact on Low-Income Households*, York: Joseph Rowntree Foundation, p. 178.

سيشكل أحد الموضوعات الرئيسية لمؤتمر (ريو + 20) ، وهو ما أدى إلى تحول الاهتمام الدولي بالاقتصاد الأخضر والمفاهيم ذات الصلة ونشر العديد من التقارير والمؤلفات الأخرى التي تهدف إلى مزيد من تعريف المفهوم وإزالة الغموض عنه.[10]

ومن جهة أخرى، صدرت العديد من المنشورات المرتبطة بمفهوم الاقتصاد الأخضر من العديد من المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والأونكتاد، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، وأمانة UNCSD، وعلى الرغم من الاهتمام الدولي المتزايد بالاقتصاد الأخضر، فقد كانت المفاوضات بين الدول الأعضاء بشأن المفهوم في الفترة التي تسبق مؤتمر (ريو +20) صعبة، ويعزى ذلك لعدم وجود تعريف متفق عليه دوليًا أو مبادئ عالمية للاقتصاد الأخضر، وظهور مصطلحات ومفاهيم مترابطة ولكن مختلفة خلال السنوات الأخيرة (مثل النمو الأخضر، والتنمية منخفضة الكربون، والاقتصاد المستدام، والاقتصاد المستقر، إلخ.)، وعدم الوضوح حول ماهية تدابير سياسة الاقتصاد الأخضر وكيف تتكامل مع الأولويات والأهداف الوطنية المتعلقة بالنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، فضلاً عن الافتقار الملحوظ للخبرة في تصميم وتنفيذ ومراجعة تكاليف وفوائد سياسات الاقتصاد الأخضر.[11]

وبعد ذلك تم تطوير عدد من المبادرات الدولية المرتبطة بالاقتصاد الأخضر، منها: مبادرة الاقتصاد الأخضر لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مبادرة الوظائف الخضراء لمنظمة العمل الدولية (ILO)، واستراتيجية النمو الأخضر لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). [12]

ثم تطور الاهتمام بالجوانب التفصيلية لهذا النوع من الاقتصاد وصولا الى محاولة إيجاد تعريف له يميزه عن المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية الأخرى، وهو ما سنتناوله في المطلب التالي.

الفرع الثاني: تعريف الاقتصاد الأخضر وأهدافه

لم يؤدي تطور مفهوم الاقتصاد الأخضر الى إيجاد تعريف نهائي جامع مانع لهذا المصطلح تبعا لاختلاف زاوية نظرة من انبروا لتعريفه، ولكن هنالك شبه اتفاق على أهم الأهداف المرجوة من تطبيق الاقتصاد الأخضر، وسنتناول في هذا الفرع طرح التعاريف التي سيقت لتبيان دلالة الاقتصاد الأخضر ومن ثم نبرز أهم أهدافه، وذلك وفق ما يأتي:

أولا: تعريف الاقتصاد الأخضر:

على الرغم من تعدد الأبحاث والمبادرات والدراسات في مجال الاقتصاد الأخضر، إلا أنه لا يوجد حتى الآن تعريف متفق عليه له، وفيما نورد بعض التعريفات المستخدمة لتعريف الاقتصاد الأخضر.

يُعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه: «الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، و يقلل من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية، ويمكن أن ننظر للاقتصاد الأخضر في أبسط صورة كاقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات

10 /Green Economics Institute which publishes the *International Journal of Green Economics*: www.greeneconomics.org.uk., Viewed in: 12 august 2022.

11 /Henderson, H. (2007) *Ethical Markets: Growing the Green Economy*, White River Junction, VT: Chelsea Green, p 98.

12 / Benjamin Jones, (2011) ، DRIVING A GREEN ECONOMY THROUGH PUBLIC FINANCE AND FISCAL POLICY REFORM, Journal of International Commerce Economics and Policy, University of Birmingham, p.18.

الاجتماعية ، ويتم من خلاله تحقيق نمو أخضر في الدخل وفرص العمل خضراء مدفوعة من جانب الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل انبعاث الكربون والتلوث، وتزيد من كفاءة استهلاك الموارد والطاقة ، وتمنع خسارة التنوع البيولوجي «.[13]

بينما تعرف وكالة البيئة الأوروبية (European Environment Agency) الاقتصاد الأخضر بأنه: «الاقتصاد الذي تُمكن فيه السياسات والابتكارات المجتمع من استخدام الموارد بكفاءة، وتعزيز رفاهية الإنسان بطريقة شاملة، مع الحفاظ على النظم الطبيعية «.[14] كما يعرف الاقتصاد الأخضر بأنه: «الاقتصاد الذي تؤخذ فيه الروابط الحيوية بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة في الاعتبار، والذي فيه تحول عمليات الإنتاج وأنماط الاستهلاك بحيث تؤدي الى تقليل النفايات والتلوث والاستخدام الفعال للموارد والطاقة وتنشيط وتنويع الاقتصاديات، وتعزيز التجارة المستدامة، وتحسين العدالة وتوزيع الدخل».[15]

وبحسب غرفة التجارة الدولية فيوصف الاقتصاد الأخضر بأنه: «اقتصاد يعمل فيه النمو الاقتصادي والمسؤولية البيئية معًا بطريقة تعزز بعضها البعض بينما تدعم التقدم في التنمية الاجتماعية، وتلعب الأعمال والصناعة دوراً حاسماً في تقديم المنتجات والعمليات والخدمات والحلول القابلة للتطبيق اقتصاديًا واللازمة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر».[16] كما يعرف بأنه: «اقتصاد الطاقة النظيفة وتحسين نوعية البيئة من خلال الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتقليل الأثر البيئي وتحسين استخدام الموارد الطبيعية [17]، ويتكون من عدة قطاعات اقتصادية، ولا يقتصر فقط على القدرة على إنتاج الطاقة النظيفة، ولكن أيضاً يشمل التقنيات التي تسمح بعمليات الإنتاج الأنظف».[18]

وترى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) أن «الاقتصاد الأخضر يعبر عن منظور جديد لعلاقة الترابط بين البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي. ويهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق الرفاهية. كما يفسح المجال لحشد الدعم لتحقيق التنمية المستدامة باعتماد إطار مفهومي جديد لا يحل محل التنمية المستدامة بل يكرس التكامل بين أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية».[19]

ويمكن للباحث أن يعرف الاقتصاد الأخضر بأنه وسيلة من وسائل تحقيق التنمية المستدامة بمعناها الواسع، من خلال التركيز على عدة أبعاد تتمثل في البعد الاقتصادي من خلال ضمان كفاءة استخدام الموارد وتوظيفها بالشكل الأمثل بحيث يتم تحقيق أفضل عائد ممكن بأقل تكاليف ممكنة، والبعد الاجتماعي من خلال التركيز وصول التنمية

13 / برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2011). نحو اقتصاد أخر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر-مرجع لواضعي السياسات، ص 10.

14 /MSDEC. (2020). Greening Our Economy-Achieving A Sustainable Future. Ministry for Sustainable Development, the Environment and Climate Change, p. 56.

15 /Gaian Economics – a showcase for some work on radical green economics: www.gaianeconomics.org/ ، Last Viewed in: 1 September 2022.

16 /ICC. (2011). 10 conditions for a transition toward a Green Economy prepared by the ICC Commission on Environment and Energy-Task Force on Green Economy. International Chamber of Commerce, Paris: France, p. 13.

17 / سمية، عمراوي؛ جمعة، خير الدين؛ محمد، كعواش. (2018). توجه الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر من خلال الطاقات المتجددة "نماذج لمؤسسات خضراء". مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد4، ص 10.

18 /Boulding, K. E. (1966) 'The economics of the coming spaceship earth'، in H. Jarrett (ed) *Environmental Quality in a Growing Economy,* Washington, DC: Johns Hopkins University Press; available online at: www.panarchy.org/boulding/spaceship.1966.html ، p. 165.

19 /Lavrinenko, Olga & Ignatjeva, Svetlana & Danileviča, Alina & Rybalkin, Oleg & Lazdāns, Dainis. (2019), P. 11.

لجميع الفئات الاجتماعية وبما يخفف من حدة الفقر، بالإضافة إلى البعد البيئي من خلال التأكيد على حماية وسلامة البيئة وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها، دون استنزافها بشكل مفرط.

ثانيا: أهداف الاقتصاد الأخضر:

تتمثل الأهداف الرئيسية للاقتصاد الأخضر فيما يلي:

- الحفاظ على البيئة الطبيعية واستدامتها واستعادتها، وحماية ورعاية الصحة العامة، وزيادة العدالة الاجتماعية من خلال الاقتصاد الأخضر [20]: ويتم ذلك من خلال استهلاك الموارد المتاحة للبشرية باستخدام أساليب تضمن استمراريتها كقيمة اقتصادية، وبحيث تكون هذه الوسائل غير مضرة بالبيئة مما يقلل من انتشار الأمراض حماية للصحة العامة ، وحيث أن الموارد الطبيعية ليست مقتصرة على فئات معينة وستكون مستدامة بما يضمن تحقق نوع من العدالة الاجتماعية تتمثل في قدرة الفئات منخفضة الدخل من الاستفادة الحالية والمستقبلية من ما تنتجه الطبيعة.

- الربط بين متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وحماية البيئة [21] : وهو ما نلاحظه في الوقت الراهن حيث تتطلب كثير من الدول على الشركات الصناعية الكبرى أن تكون انبعاثات الكربون في حدها الأدنى وإلا ترتب على غير ذلك إيقاع العقوبات عليها وخصوصا المالية، أو تغيير المسار الذي تنتهجه الشركات الصناعية العابرة للقارات في التعامل مع الموارد الطبيعية والبشرية.[22]

- تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام وزيادة كفاءة استخدام الموارد، والتقليل من الهدر والحد من الآثار السلبية للتنمية على البيئة.

- توجيه الاستثمارات الحكومية والخاصة إلى رفع كفاءة الموارد وإنتاجية الطاقة والمياه إلى الحد الأقصى، وخفض النفايات والتلوث، وتأمين محركات نمو جديدة من خال البحوث والتطوير للتقنية الخضراء، والإدارة المستدامة للأصول المحلية والطبيعية والثقافية التي تعزز الاقتصاد المحلي والقدرة على خلق فرص عمل جديدة إضافية ودعم الفقراء. [23]

المطلب الثاني: ارتباط التنمية المستدامة بالاقتصاد الأخضر

تم تقديم المفهوم الأولي للتنمية المستدامة في عام 1972، وتم تبنيها كرؤية تعترف بالترابط بين القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. [24]

إذ أصبحت العلاقة بين التنمية الاقتصادية والبيئية أكثر وضوحاً منذ السبعينات، عندما بدأ الباحثون في دراسة حدود النمو في سياق تكون فيه الموارد الطبيعية محدودة، في ذلك الوقت ظهرت عدة تنبؤات، والتي تم وضعها لاحقاً

20 /UNEP. 2010. Green Economy: Driving a Green Economy through Public Finance and Fiscal Policy Reform, *Working Paper* v. 1.0. p. 12.

21 /Ohotina, A.; Lavrinenko, O.; Ignatjeva, S.; Lonska, J. 2018. Socio-economic security as a determinant of regional differences in the investment climate in the region, *Journal of Security and Sustainability Issues* 7(3): p.427-438.

22 /European Bank, (2020) ،Green Economy Transition Approach (2021-2025) ،p.19.

23 /Barbier, E. B. 2009. Rethinking the Economic Recovery: A Global Green New Deal. Report prepared for the Economics and Trade Branch, Division of Technology, Industry and Economics, UNEP. P .90.

24 /Serrat, Olivier. (2012). World Sustainable Development Timeline. © Asian Development Bank. P. 34.

في منظورها الصحيح، عندما بدأ التحليل في دمج طريقة نمذجة أكثر تعقيداً تأخذ في الاعتبار التقدم التكنولوجي، واكتشاف احتياطيات جديدة من الموارد الطبيعية واستخدام الاحتياطات التي لم تكن مجدية اقتصادياً في السابق.[25] وفي سياق ذلك تعود جذور مفهوم التنمية المستدامة إلى فكرة المجتمع المستدام وإدارة الموارد المتجددة وغير المتجددة، وتم تقديم هذا المفهوم في استراتيجية الحفاظ على البيئة العالمية من قبل الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية ([26])، وفي أواخر الثمانينات وأوائل التسعينيات ظهرت مناهج جديدة لتنمية المجتمع والاقتصاد في إطار هياكل الأمم المتحدة كان لها تأثير كبير على مناقشة النماذج الجديدة مثل التنمية المستدامة. [27]عموماً، ظهر مفهوم «التنمية المستدامة» لأول مرة في عام 1981، وذلك في وثيقة الحفاظ على الموارد الحية من أجل التنمية المستدامة التي نشرها الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية (IUCN) والصندوق العالمي للحياة البرية (WWF) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ووفقاً لتعريف الاستراتيجية «لكي تكون التنمية مستدامة، يجب أن تأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والبيئية، فضلاً عن العوامل الاقتصادية، لقاعدة الموارد الحية وغير الحية، بالإضافة إلى مزايا وعيوب الإجراءات البديلة على المدى الطويل والمدى القصير» .[28] وعليه فيمكن القول إنه في عام 1987 ظهر أول تعريف رسمي للتنمية المستدامة في تقرير اللجنة الدولية للتنمية والبيئة[29]، وعرّفت بأنها «تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم».[30]

في الواقع فإن هناك اتفاق عام على أن التنمية المستدامة تتطلب اعتماد نهج شامل ومتكامل للعمليات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يساهم بشكل فعال في تطوير مفهوم التنمية المستدامة، وذلك منذ قمة الأرض عام 1992 في ريو دي جانيرو.

لقد توسع نطاق التنمية المستدامة عند انعقاد القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ في عام 2002، حيث تضمن جدول الأعمال كل القضايا الممكنة المتعلقة بالبيئة والتنمية كالطاقة، والمياه والصرف الصحي، والصحة، والغابات، وأنماط الاستهلاك، والفقر، والتجارة، والعولمة وغيرها، وأصبح ينظر إلى التنمية المستدامة على أنها تتكون من ثلاثة عناصر مترابطة وهي: التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. [31]

ثم في عام 2012 عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو، وكان أكبر مؤتمر للأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين ، والذي لخص في الواقع نتائج المحاولات التي بذلت على مدار عشرين عاماً لتغيير النوع التقليدي من التنمية إلى نموذج التنمية المستدامة، وكان أهم إنجاز للمؤتمر هو الاعتراف بحقيقة أن مشاكل البيئة والتنمية لم يعد من الممكن النظر فيها بشكل منفصل، إذ ينطوي الانتقال إلى التنمية المستدامة على الحفاظ

25 /Diniz, Eliezer & Bermann, Celio. (2012). Green Economy and Sustainability. Escudos Avanzado's, p. 323-329.

26 /Sathaye, Jayant & Najam, Adil & Cocklin, Chris & Heller, Thomas & Lecocq, Franck & Llanes, J. & Pan, Jiahua & Rayner, Steve & Robinson, John & Schaeffer, Roberto & Sokona, Youba & Swart, Rob & Winkler, Harald. (2007). Sustainable Development and Mitigation. Climate Change 2007: Mitigation of Climate Change. Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom and New York, NY, USA, p.101.

27 /Lavrinenko, Olga & Ignatjeva, Svetlana & Danileviča, Alina & Rybalkin, Oleg & Lazdāns, Dainis. (2019), p.5.

28 /J. Barry and G. Smith (2005) 'Green political economy and the promise of the social economy' ،in P. Dauvergne (ed) *International Handbook of Environmental Politics*, Cheltenham: Edward Elgar, p. 256

29 / Shah, Shelly. 2022. Sustainable Development: Evolution of Sustainable Development. Sociology Discussion, p. 84.

30 /Mieczysław Adamowicz, (2022)، Green Deal, Green Growth and Green Economy as a Means of Support for Attaining the Sustainable Development Goals, MDPI, p.25

31 /Quoted in G. Smith and S. Young (2007) 'Social economy and the environment' ،paper prepared for the conference Social Economy: Towards a Worldwide Perspective, Leuven, 4–5 June ،p.27.

على النظم البيئية الطبيعية على مستوى يضمن تنفيذ احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية من الناس، مع الحفاظ على استقرار النظم البيئية نفسها (المحيط البيئي بأكمله).[32]

ومما بيناه من تطور مفهوم التنمية المستدامة نجد بأن له ارتباطا وثيقا بمفهوم الاقتصاد الأخضر، حيث يعتبر الأخذ بهذا النوع من الاقتصاد الأخضر والاعتماد على السياسات الخضراء أداة مهمة من أدوات تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي يمكننا القول أن هنالك علاقة بين المفهومين وهي علاقة الكل بالجزء، حيث يعتبر الاقتصاد الأخضر جزءا من مدلولات وقنوات الوصول إلى التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: واقع تحول دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الى الاقتصاد الأخضر وموقعها في المؤشرات الدولية

كما أسلفنا فإن الاقتصاد الأخضر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق التنمية المستدامة، حيث يحفز الاستثمار في إنتاج مستدام ويعزز الاستهلاك المستدام، وبعد مؤتمر (ريو+20) فقد تسابقت الدول فيما بينها لتنفيذ مشاريع وخطط تنتقل فيها من نظام اقتصادي تقليدي يستنزف الموارد الطبيعية ولا يسعى إلى تنمية مستدامة للأجيال القادمة إلى اقتصاد أخضر يحافظ على موارد الكوكب ويعزز الحد من استهلاك الموارد التي تفرض قدر أقل من التلوث. [33]

وهذا التوجه العالمي خلق نوعا جديدا من الاستثمار يمكن نطلق عليه «الاستثمار الأخضر» وهو الذي يستهدف من خلاله المستثمرون تقديم خدمات ومنتجات لا تؤثر تأثيرا سلبيا كبيرا على المكونات الطبيعية والبيئة، وتمول من قبل قروض خضراء (سندات خضراء) تشترط الجهات المانحة لها ضرورة أن يكون المشروع صديقا للبيئة. ولم تكن دول مجلس التعاون الخليجي بمعزل عن هذه التغيرات العالمية، بالرغم مما تواجهه من صعوبات كبيرة وتحديات كثيرة، خصوصا فيما يتعلق بطبيعة مناخ هذه الدول وطبيعة أرضها وقلة الموارد المائية، ناهيك عن أنها تعد واحدة من أكبر المصدرين للنفط في العالم ومدخول هذا المورد الطبيعي سهل التحصيل مما لا يوفر حافزا في السابق لدى هذه الدول للانتقال لنوع آخر من الاقتصاد، ولكن هذه الدول وبالرغم من التحديات فقد عمدت الى تضمين «الاقتصاد الأخضر» والتنمية المستدامة كجزء من رؤيتها للأعوام القادمة.

وفي سياق متصل، فإن الانتقال إلى اقتصاد أخضر يحقق تنمية مستدامة هو مكلف جداً ويحتاج إلى وقت لإنجازه ولا تظهر نتائجه بشكل فوري، بل نحتاج إلى مدة زمنية لتُرى النتائج على الصعيدين البيئي والاقتصادي. [34] بالإضافة إلى الحاجة لتظافر كافة الجهود الحكومية مع القطاع الخاص والمواطنين والمقيمين لدعم المشاريع الخضراء وتشجيع الاستثمارات البيئية وتوفير قروض للمؤسسات الداعمة للبيئة وللاقتصاد الأخضر. وفي هذا الصدد سنبين فيما يأتي واقع تحول دول مجلس التعاون الخليجي إلى الاقتصاد الأخضر من خلال استعراض أهم مبادراتها فيما يخص المشاريع الخضراء لتحقيق تنمية مستدامة، لتقودنا إلى تحليل المؤشرات الأكثر شيوعاً عالمياً وهي مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي ومؤشر الأداء البيئي لهذه الدول، وذلك وفق المطالب التالية:

32 /Lavrinenko, Olga & Ignatjeva, Svetlana & Danilevič, Alina & Rybalkin, Oleg & Lazdāns, Dainis. (2019) p. 16.

33 /A Green Economy For ANET-ZERO Future, (2021) ،Ministry of National Planning, INDONESIA, P.50.

34 /J. Barry (2007) 'Towards a model of green political economy: From ecological modernization to economic security'، *International Journal of Green Economics*, p.64.

المطلب الأول: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة

تُعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من أهم الدول التي سارعت إلى تبني مفاهيم الاقتصاد الأخضر لتحقيق تنمية مستدامة، ففي عام 2012 أطلقت مبادرة «اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة» ضمن رؤيتها لعام 2021. وهذا يسلط الضوء على الأهمية الكبيرة التي تعطيها السلطات في الإمارات للاقتصاد الأخضر ومظاهرة وآلية تمويله، وقد شملت هذه المبادرة على ست مسارات: الطاقة الخضراء، الاستثمار الأخضر، الديون الخضراء، التعامل مع آثار التغير المناخي، الحياة الخضراء، التكنولوجيا والتقنية الخضراء. وفي هذا السياق استمرت الامارات أيضاً برؤيتها لعام 2030 بإطلاق عدة مبادرات للاقتصاد الأخضر وذلك لتعزيز الجهود نحو تنمية مستدامة مستقبلية.

وبناءً على ذلك نستعرض فيما يأتي أهم المشاريع التي قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتنفيذها خلال السنوات السابقة بما يعكس الاستراتيجيات والآفاق المستقبلية التي تتبناها دولة الإمارات للتحول لاقتصاد أخضر يحقق تنمية مستدامة.

الفرع الأول: مبادرات دولة الإمارات العربية المتحدة نحو الاقتصاد الأخضر

منذ أن بدأت المساعي الدولية والعالمية لوضع أهداف جديدة لتبني الدول حلول للتحول إلى اقتصاد أخضر يحقق تنمية مستدامة، كانت دولة الإمارات من الدول السّباقة في ذلك وتبنت عدة مشاريع في سبيل التحول للاقتصاد الأخضر، وخاصة أن الإمارات تعد من أكثر الدول في الوطن العربي استهلاكاً للطاقة وللموارد التي ترتبط بانبعاثات الكربون العالية التي تساهم في تغير المناخ. ومن جهة أُخرى فإن الإمارات تعتبر دولة ذات مناخ جاف وبالتالي هي تحتاج إلى الطاقة للقيام بكافة نشاطاتها. وعليه أدركت الإمارات أنها تواجه العديد من التحديات البيئية كندرة المياه وتلوث الهواء وغيرها. ونتيجةً لذلك تبنت الإمارات عدة مبادرات ومشاريع خلال السنوات السابقة والتي نذكر منها:

1- إطلاق العديد من المبادرات فيما يخص التمويل المستدام الذي يدعم الجهود نحو الاقتصاد الأخضر ففي عام 2016 أعلن بنك أبوظبي الوطني (NBAD) التزامه في تمويل المشاريع المستدامة بيئياً وتقديم قروض وتسهيلات تتجاوز 10 مليار دولار على مدى عشر سنوات. ومن جهة أخرى فإن بنك دبي الوطني قام باستثمار ما يقارب 136 مليون دولار من أجل تمويل الابتكار الرقمي وأطلق مبادرة «التوجه الأخضر/ اللاورقي» والتي تهدف إلى التقليل من استخدام الورق وذلك عن طريق أربع ركائز وهي: تبسيط العمليات، الرقمنة، المشاركة الجماعية والتوعية بغرض خفض الاستهلاك. [35]

2- إطلاق برنامج « إدارة الطلب على الطاقة والمياه لعام 2050» وذلك بهدف خفض الطلب على الطاقة والمياه وتحسين كفاءة استخدامها.[36]

3- إعداد استراتيجية الأمن المائي لعام 2036 بهدف زيادة مؤشر إنتاجية المياه وإدخال تحسينات كبيرة على أداء القطاع المائي في الدولة، إذ سيتم تخفيض الطلب على الموارد المائية بنسبة 29% بالإضافة إلى زيادة استخدام المياه المعالجة بنسبة 95%.

35 / وجب التنويه الى أن بنك أبوظبي الوطني قد تغير اسمه التجاري الى بنك أبوظبي الأول، وبنك دبي الوطني قد تغير اسمه التجاري الى بنك الإمارات دبي الوطني.

36 /The International Relation of the Green Economy in the GULF (UAE), (2015), The Oxford Institute for Energy Studies, p.14.

4- مشروع الهيدروجين الأخضر الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ يقوم على إنتاج الهيدروجين الأخضر باستخدام الطاقة الشمسية في مجمّع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية بقدرة إنتاجية 250 ميغاوات وبعمر افتراضي 80 عاماً.

5- إنشاء مدينة مصدر والتي انطلقت أعمال إنشائها في عام 2008، والتي بنيت على أن تكون مجتمعا حضريا منخفض الكربون، وتضم مبان سكنية ذات تقنيات نظيفة، ومنطقة حرة، ومطاعم ومتاجر تجزئة، ومتنزهات خضراء. [37]

الفرع الثاني: مؤشرات الاقتصاد الأخضر في دولة الإمارات العربية المتحدة

أولا: مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي:

يقيس هذا المؤشر الأداء الوطني للاقتصاد الأخضر في دولة الإمارات، ويتضمن أربع أبعاد رئيسية: تغير المناخ والقيادة، كفاءة القطاعات، الاستثمار والأسواق، البيئة ورأس المال الطبيعي. وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أن دولة الامارات استطاعت أن تحرز تقدماً كبيراً من حيث ترتيبها بين الدول وفق مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي. نستعرض فيما يأتي ترتيب دولة الإمارات حسب مؤشر GGEI خلال الأعوام 2016، 2018.

الشكل رقم (1): ترتيب دولة الإمارات العربية المتحدة حسب الأداء وفق مؤشر GGEI [38]

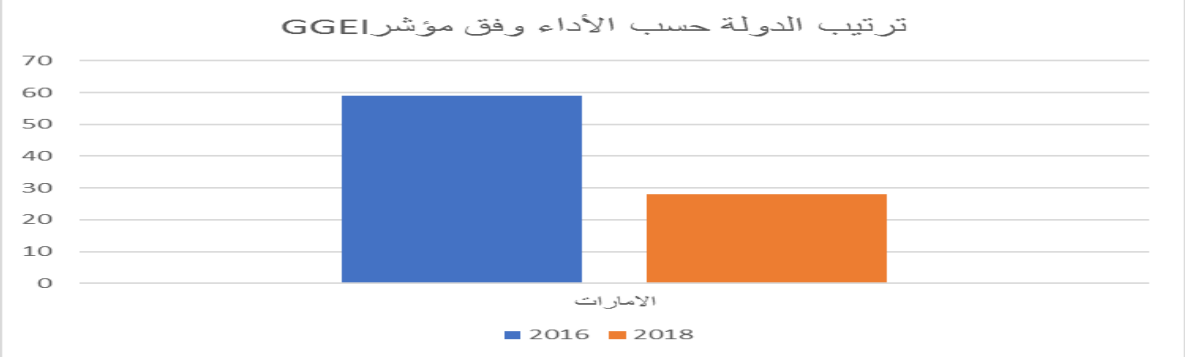

إن مساعي دولة الإمارات لتحقيق تنمية مستدامة عن طريق التحول لاقتصاد أخضر جعلت من الإمارات دولة رائدة عربياً وهذا ما نلاحظه من الشكل (1) إذ تقدمت دولة الإمارات خلال عامي 2016،2018 بشكل كبير وجعل منها تجربة يُحتذى بها بالنسبة لبلد كانت أغلب مصادره هي عائدات نفطية.

ثانيا: مؤشر الأداء البيئي:

بلغ مؤشر الأداء البيئي EPI للإمارات (55.6) ، وأتى ترتيب الإمارات بين الدول بشكل عام بالمرتبة 42، والأولى

37 / لمزيد من التفاصيل حول مدينة مصدر يراجع الرابط الرسمي للمدينة:
www.masdarcity.ae
تاريخ الدخول: 16 ديسمبر 2022، وقت الدخول: الساعة 7:35 مساء.

38 / Global Green Economy Index، 2016 – 2018، الرابط:
https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=400&nr=2372&menu=1515
تاريخ الدخول: 19 ديسمبر 2022، وقت الدخول 7:38.

خليجياً. ولمعرفة حجم تطور الإمارات فيما يخص الأداء البيئي خلال العشر سنوات الأخيرة، نورد الجدول (1) الذي يوضح النتائج المحرزة لكل من (الآثار الصحية، جودة الهواء، المياه والصرف الصحي، إدارة النفايات، الزراعة، انبعاثات الهواء، تغير المناخ).

الجدول (1): النتائج المحرزة ل 7 قضايا أساسية في مؤشر الأداء البيئي للإمارات لعام 2020[39]

اسم المؤشر	الهدف المتحقق	المرتبة	معدل التغير خلال 10 سنوات
الآثار الصحية	55.2	51	3.6
جودة الهواء	48.6	63	4.7
المياه والصرف الصحي	67.2	40	1.7
إدارة النفايات	36.8	93	-
الزراعة	13.7	169	-11.5
انبعاثات التلوث	83.4	46	26.1
تغير المناخ	38.9	125	3.9

عند قراءة الأرقام الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن الإمارات استطاعت الحصول على مراتب جيدة بخصوص كل قضية، فعلى الرغم من أن التحول للاقتصاد الأخضر وتحقيق الأهداف المتحققة لكل مؤشر لم تكن سهلة إلا أن المشاريع المنفذة خلال العشر سنوات الأخيرة استطاعت بشكل كبير أن تقلل من انبعاثات التلوث وتحسن جودة الهواء.

المطلب الثاني: تجربة دولة الكويت

لقد نجحت دولة الكويت على مدى عدة سنوات في تقليل مساهمة القطاع النفطي وزيادة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك عن طريق تنفيذ استراتيجية النمو متعددة المراحل. إذ قامت الكويت بتنفيذ عدة برامج لتقليل انبعاثات الغاز وبناء المحميات وتنفيذ مشاريع أخرى لها علاقة بالطاقة المتجددة. وفي هذا السياق وضعت الكويت استراتيجية لاستغلال الطاقة المتجددة حتى عام 2030 والتي تركز على توظيف الطاقة المتجددة كأحد المصادر الرئيسية لتوليد الكهرباء وتحلية المياه في البلاد.

وبناءً على ذلك نستعرض فيما يأتي أهم المشاريع التي قامت دولة الكويت بتنفيذها خلال السنوات السابقة بما يعكس الاستراتيجيات والآفاق المستقبلية التي تتبناها دولة الكويت للتحول لاقتصاد أخضر يحقق تنمية مستدامة.

الفرع الأول: مبادرات دولة الكويت نحو الاقتصاد الأخضر

مع ازدياد عدد السكان وازدياد التلوث البيئي والمائي وضعف الثقافة البيئية، بالإضافة إلى عدم وجود سياسات واستراتيجيات واضحة للمحافظة على التوازن البيئي والتنمية ، وعليه فقد قامت دولة الكويت باتخاذ العديد من المبادرات وأهمها:[40]

1. إطلاق مجلس الكويت للمباني الخضراء 2011.
2. اتباع أساليب حديثة في تخضير قطاع إدارة النفايات، إذ قامت بالتصدي لمسألة الرمي العشوائي

39 / Environment Performance Index, https://epi.yale.edu/ .

40 / Annual SDG Review, (2022), ESCWA, UN, Beirut, p.23.

والحرق والردم والاستفادة بشكل كبير من إعادة تدوير النفايات.

3. مشروع E-Mask وهو مشروع مسح وإنشاء قاعدة بيانات شاملة لإدارة النفايات ويعد المشروع الأول من نوعه في العالم، ويهدف إلى جمع وتحليل الوضع الحالي للنفايات.

4. تطبيق نظم ولوائح وقوانين لمبانٍ ومدن خضراء.

5. التخطيط لمشروع الخيران 1 المستقل للطاقة والمياه وهو تحت إشراف هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتبلغ الطاقة الإنتاجية المقررة للمشروع 1800 ميغاواط.

الفرع الثاني: مؤشرات الاقتصاد الأخضر في دولة الكويت

أولا: مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي:

في عام 2016 احتلت دولة الكويت مرتبة متأخرة عالمياً فيما يخص مؤشر GGEI، إذ جاءت بالمرتبة 88 عالمياً والخامسة عربياً ويشير ذلك إلى أداء متدني لدولة الكويت للتحول للاقتصاد الأخضر، ولكن خلال عامين حاولت الكويت المسارعة بتنفيذ المشاريع المخطط لها وحاولت كثيراً تخفيض انبعاثات التلوث وتحسين جودة الهواء وزيادة الاستثمارات فيما يخص الاقتصاد الأخضر.

بالإضافة إلى أن دولة الكويت قد وضعت ضمن رؤيتها لعام 2030 الآلية التي ستنتقل بها من اقتصاد مبني على الإيرادات النفطية بشكل كبير إلى اقتصاد تتنوع فيه مصادر الدخل ومنها المشاريع التي تخص الاقتصاد الأخضر، ومن هنا نلاحظ تقدم دولة الكويت بشكل ملحوظ في مختلف المجالات البيئية.

الشكل (2): ترتيب دولة الكويت حسب الأداء وفق مؤشر GGEI[41]

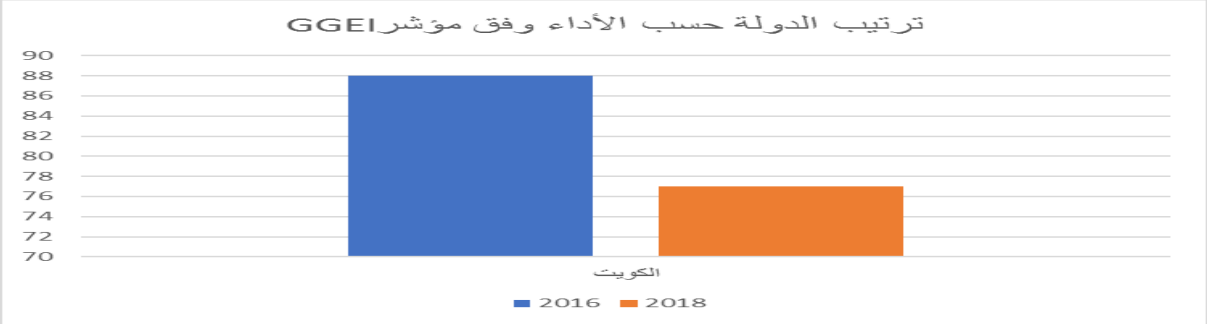

ثانيا: مؤشر الأداء البيئي:

وفقاً لتقرير جامعة يالي لعام 2020 فقد حققت دولة الكويت فيما يخص مؤشر الأداء البيئي المرتبة 47 عالمياً و2 خليجياً بين 180 دولة، وهذا يعود إلى مساعي دولة الكويت وتقدمها لتحقيق أهدافها البيئية.

و لتوضيح ذلك أكثر نستعرض في الجدول رقم (2) القضايا ال 7 المحرزة لدولة الكويت فيما يخص الأداء البيئي.

41 / Global Green Economy Index ، 2016 – 2018 ، الرابط :
https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=400&nr=2372&menu=1515
تاريخ الدخول: 19 ديسمبر 2022، وقت الدخول 7:38.

الجدول (2): النتائج المحرزة ل 7 قضايا أساسية في مؤشر الأداء البيئي للكويت لعام 2020[42]

اسم المؤشر	الهدف المتحقق	المرتبة	معدل التغير خلال ١٠ سنوات
الآثار الصحية	57.3	46	4.5
جودة الهواء	55	45	6.4
المياه والصرف الصحي	67.4	39	2.2
إدارة النفايات	-	133	-
الزراعة	44.9	66	-22.7
انبعاثات التلوث	81.7	48	67.8
تغير المناخ	49.7	95	13.5

بالنظر إلى الأرقام الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن الكويت حققت نتائج جيدة فيما يخص جودة الهواء وانبعاثات التلوث وهذه نتيجة تبني مشاريع لتقليل الانبعاثات والتلوث والتي لها علاقة بالطاقة المتجددة، إلا أنها بحاجة إلى تظافر الجهود أكثر فيما يخص قضية إدارة النفايات وتغير المناخ.

المطلب الثالث: تجربة المملكة العربية السعودية

قامت المملكة العربية السعودية بسن العديد من القوانين والتشريعات لمواكبة التطورات العالمية فيما يتعلق بالموارد الاقتصادية وحماية البيئة وذلك في محاولة منها للانتقال إلى اقتصاد أخضر وتحقيق تنمية مستدامة. وفي هذا السياق تضمنت رؤية المملكة لعام 2030 مبادرة السعودية الخضراء والتي تهدف إلى تقليل الانبعاثات الكربونية وزراعة الأشجار، كما قامت بتبني مصادر جديدة للدخل القومي غير النفطي للتقليل من الإيرادات النفطية قدر الإمكان ومنها إنشاء وتطوير مدن خضراء كمدينة الرياض الخضراء، ومدينة ذا لاين. [43]

الفرع الأول: مبادرات المملكة العربية السعودية نحو الاقتصاد الأخضر

أطلقت السعودية في عام 2016 رؤيتها لعام 2030 والتي نصت على وجود تنمية مستدامة والعديد من المبادرات الخضراء بهدف تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري ومنها:[44]

1. الإعلان عن البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، وإطلاق مبادرة الملك سلمان للطاقة المتجددة.
2. إنشاء الشركة السعودية الاستثمارية لإعادة التدوير النفايات «سرك».
3. إطلاق مشروع الرياض الخضراء، بالإضافة إلى إنشاء مجلس المحميات الملكية وإنشاء مركز بيئة وطني.
4. إنشاء مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية المفردة. [45]

42 / Environment Performance Index, https://epi.yale.edu/ .

43 /لمزيد من التفاصيل يراجع رابط مدينة الرياض الخضراء:
https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/v2030-projects/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A1/

44 /Rida Waheed, (2022) ،The Significance of Energy Factors, Green Economic Indicators, Blue Economic Aspects towards Carbon Intensity: A Study of Saudi Vision 2030, p. 11.

45 /Lewis, J. Zero-Carbon Fuels and Marine Shipping: Both a Will and a Way? (2021). Available online: https://www.greenbiz.com/ article/zero-carbon-fuels-and-marine-shipping-both-will-and-way (accessed on 27 August 2022.

5. إطلاق مبادرات لتخفيض انبعاثات غاز الكربون بأكثر من 278 مليون طن سنوياً.[46]

6. تخصيص الحكومة السعودية أكثر من 700 مليار ريال من أجل الاقتصاد الأخضر وذلك وفقاً لرؤية المملكة لعام 2030.

الفرع الثاني: مؤشرات الاقتصاد الأخضر في المملكة العربية السعودية

أولا: مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي:

استطاعت المملكة العربية السعودية من تحسين مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي، وعليه فقد ارتفع ترتيب المملكة من حيث الأداء في عام 2018 إلى (80) بعد أن كانت تحتل المرتبة 90 في عام 2016 كما هو موضح في الشكل رقم (3). ويعود ذلك إلى الجهود الحثيثة للمملكة من حيث القوانين والأنظمة والمبادرات الخضراء التي تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة.

الشكل رقم (3): ترتيب المملكة العربية السعودية حسب الأداء وفق مؤشر GGEI[47]

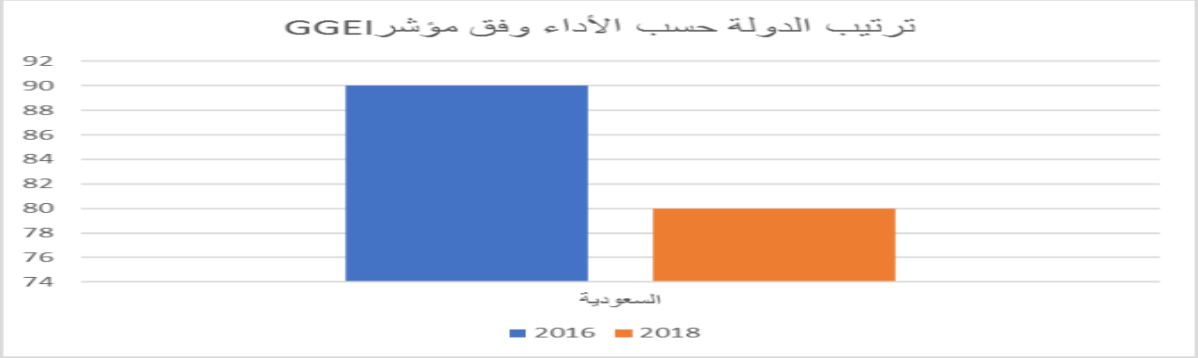

ثانيا: مؤشر الأداء البيئي:

وفقاً لمؤشر الأداء البيئي الذي ضم 180 دولة لعام 2020 فقد احتلت السعودية المرتبة 90 عالمياً والرابعة خليجياً، ولتوضيح ذلك أكثر نستعرض في الجدول (3) القضايا البيئية ومعدل التغير فيها خلال عشر سنوات الأخيرة.

الجدول (3): النتائج المحرزة ل 7 قضايا أساسية في مؤشر الأداء البيئي للسعودية لعام 2020[48]

اسم المؤشر	الهدف المتحقق	المرتبة	معدل التغير خلال 10 سنوات
الآثار الصحية	47.2	76	7.8
جودة الهواء	37.4	93	10.1
المياه والصرف الصحي	59.3	55	5.9
إدارة النفايات	61.4	56	
انبعاثات التلوث	34.7	152	-27.2

46 / Wogan, D.; Carey, E.; Cooke, D, (2019) ،Policy Pathways to Meet Saudi Arabia's Contribution to the Paris Agreement. King Abdullah Pet. Stud. Res. Cent. (KAPSARC), p. 44

47 / Global Green Economy Index:الرابط ، 2018 – 2016 ،
https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=400&nr=2372&menu=1515
تاريخ الدخول: 19 ديسمبر 2022، وقت الدخول 7:38.

48 / Environment Performance Index, https://epi.yale.edu/ .

الزراعة	64.3	18	39.8
تغير المناخ	37.5	130	10

نلاحظ من الأرقام الواردة في الجدول أعلاه تحقيق المملكة لترتيب جيد فيما يخص الزراعة وهذا يعد لخطة المملكة لتشجير وزراعة أشجار المانجروف بالإضافة إلى نتائج جيدة فيما يخص المياه والصرف الصحي وملف إدارة النفايات. ومن جهة أخرى يجب على المملكة الاهتمام بتغير المناخ وتبني سياسات جديدة للتقليل من انبعاثات التلوث.

المطلب الرابع: تجربة مملكة البحرين

حرصت مملكة البحرين خلال العقد الماضي من دعم الجهود لتحقيق اقتصاد أخضر بهدف التنمية المستدامة، وفي عام 2019 قامت باستضافة منتدى رفيع المستوى حول الاقتصاد الأخضر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الأمر الذي يؤكد رغبة مملكة البحرين في دعم التوجه نحو الاقتصاد الأخضر واتخاذ إجراءات ومبادرات شاملة للتحول لهذا الاقتصاد.

الفرع الأول: مبادرات مملكة البحرين للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر

حذت البحرين حذو الدول الخليجية فيما يخص التحول للاقتصاد الأخضر لتحقيق تنمية مستدامة، وفي سياق ذلك حرصت المملكة على التوجه لاقتصاد الأخضر من خلال:[49]

1. اعتماد خطة وطنية لإدراج الطاقة المتجددة ضمن مزيج الطاقة بنسبة لا تتجاوز 5% من استهلاك الطاقة بحلول 2025 على أن ترتفع النسبة إلى 10% بحلول 2030.
2. تنفيذ مشروع تجريبي لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة يجمع ما بين الخلايا الشمسية والتوزيعات الهوائية بطاقة إجمالية 5 ميغاواط في منطقة الدور.
3. إضافة برنامج يخص البيئة لتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه في برامج التعليم الابتدائي والعالي.
4. تنفيذ أول مصنع للطاقة الشمسية بقدرة إنتاجية تصل حتى 25 ميغا واط سنوياً.
5. تنفيذ مشروع «عسكر» للطاقة الشمسية وهو مشروع مستقل لإنتاج الطاقة، وسيتولى توليد 100 ميغاواط من خلال الطاقة الشمسية وبالتالي تحقيق 50% من الهدف المتوقع في حلول 2025 للوصول 255 ميغاواط حتى عام 2030.

الفرع الثاني: مؤشرات الاقتصاد الأخضر في مملكة البحرين

أولا: مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي:

بالنسبة لمؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي فنلاحظ أن البحرين استطاعت بعام 2018 أن تحقق تقدماً في ترتيبها

49 / National Development Strategy (2015-2018) ،Bahrain Government ،p. 42 and beyond.
Link:https://andp.unescwa.org/sites/default/files/2020-09/National%20Development%20Strategy%20%282015-2018%29.pdf .

العالمي فيما يخص التحول للاقتصاد الأخضر مقارنةً مع ترتيبها في عام 2016 كما هو موضح في الشكل (4) وهذا يعود على المبادرات والمساعي التي قامت بها البحرين للتحول الى اقتصاد أخضر يحقق تنمية مستدامة.

الشكل رقم (4): ترتيب مملكة البحرين حسب الأداء وفق مؤشر GGEI[50]

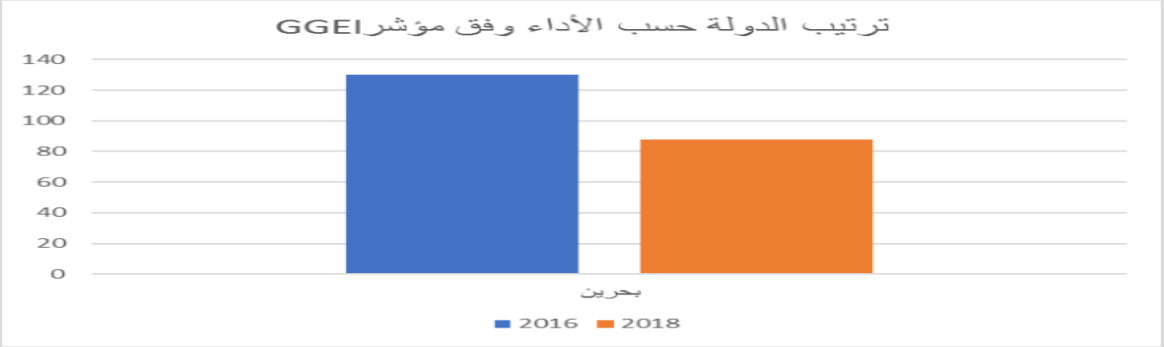

ثانيا: مؤشر الأداء البيئي:

تحتل مملكة البحرين المرتبة 56 عالمياً من أصل 180 دولة والثالثة خليجياً من أصل 6 دول لمؤشر الأداء البيئي العالمي، ولتوضيح ذلك أكثر نستعرض في الجدول (4) النتائج المحرزة ل 7 قضايا أساسية في مؤشر الأداء البيئي لمملكة البحرين.

الجدول (4): النتائج المحرزة ل 7 قضايا أساسية في مؤشر الأداء البيئي البحرين لعام 2020[51]

اسم المؤشر	الهدف المتحقق	المرتبة	معدل التغير خلال 10 سنوات
الآثار الصحية	49.2	67	5.5
جودة الهواء	41.2	81	6.4
المياه والصرف الصحي	56.6	61	2.3
إدارة النفايات	60.4	59	
انبعاثات التلوث	93.1	31	43.3
الزراعة	33.2	115	-4.9
تغير المناخ	67.1	30	33.5

من خلال الأرقام الوارد في الجدول أعلاه نلاحظ أن مملكة البحرين حققت نتائج جيدة فيما يخص تغير المناخ والتقليل من انبعاثات التلوث، ولكنها تحتاج لمزيد من المبادرات نحو تعزيز وتنمية القطاع الزراعي بما يساهم في تحسين جودة الهواء .

المطلب الخامس: تجربة دولة قطر

حرصت دولة قطر خلال العقد الأخير من التخطيط لتبني مبادرات خضراء وذلك بهدف تحقيق تنمية مستدامة، ليس ذلك فحسب بل خططت لأن يكون أكبر حدث رياضي هو صديق للبيئة بانبعاثات كربونية صفرية، وهذا الأمر يشير إلى إدراك دولة قطر إلى الأهمية الكبرى للحفاظ على الموارد البيئية وذلك لتحقيق اقتصاد أخضر وتحقيق تنمية مستدامة.

50 / Global Green Economy Index: الرابط ، 2016 – 2018 ، https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=400&nr=2372&menu=1515 تاريخ الدخول : 19 ديسمبر 2022 ، وقت الدخول 7:38.

51 / Environment Performance Index , https://epi.yale.edu/

وبناءً على ذلك نستعرض فيما يأتي أهم المشاريع التي قامت دولة قطر بتنفيذها خلال السنوات السابقة بما يعكس الاستراتيجيات والآفاق المستقبلية التي تتبناها دولة قطر للتحول لاقتصاد أخضر يحقق تنمية مستدامة.

الفرع الأول: مبادرات دولة قطر نحو الاقتصاد الأخضر[52]

1. تنفيذ برنامج وطني لترشيد وكفاءة الطاقة « ترشيد» والذي ساهم في خفض معدل الانبعاثات الكربونية الضارة بحوالي 5 مليون طن وذلك بسبب خفض معدل استهلاك الفرد من الماء والكهرباء.
2. إطلاق وزارة الطاقة والصناعة مبادرة « السيارة الخضراء» وذلك بهدف تحويل 4% من مركبات النقل بدولة قطر على مركبات كهربائية بحلول عام 2022 و10% بحلول 2030.
3. تنفيذ مشاريع للحد من الاحتراق أثناء التصنيع واستخراج النفط والغاز.
4. تثبيت المخلفات المنزلية عند 1.3 كيلو غرام للفرد في اليوم.
5. إطلاق مشروع لإعادة التدوير للإطارات في مدينة أم الأفاعي حيث وصلت نسبة إعادة التدوير لأكثر من 60%.
6. إنشاء مشروع «سراج» للطاقة لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية.
7. قامت الهيئة المشرفة على مشاريع كأس العالم في قطر 2022 بتجهيز ملاعب كأس العالم ومرافق المدربين والمناطق المخصصة للمشجعين بتكنولوجيا التبريد باستخدام الطاقة الشمسية للحفاظ على درجة الحرارة عند معدل 27، حيث من المتوقع أن يكون أول مونديال بانبعاثات كربون يساوي الصفر.

الفرع الثاني: مؤشرات الاقتصاد الأخضر في دولة قطر

أولا: مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي:

نلاحظ من الشكل رقم (5) تراجع ترتيب قطر فيما يخص مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي في عام 2018 مقارنةً مع ترتيبها في عام 2016. ويعود إلى المناخ القاسي في قطر بالإضافة إلى قلة الأراضي المزرعة والاعتماد بشكل كبير على الوقود الأحفوري.

52 استراتيجية قطر للاستدامة البيئية ، 2017-2022 ، يمكن الاطلاع من خلال الرابط :
https://hukoomi.gov.qa/ar/article/environmental-sustainability-strategy-2017-2022#tab1
تاريخ الدخول : 24 سبتمبر 2022.

الشكل رقم (5): ترتيب دولة قطر حسب الأداء وفق مؤشر GGEI[53]

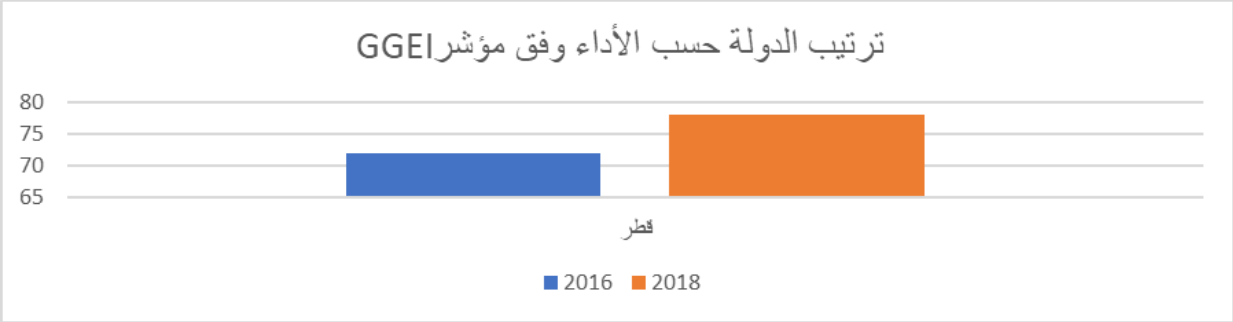

ثانيا: مؤشر الأداء البيئي:

حققت دولة قطر المرتبة 122 عالميا والأخيرة خليجياً فيما يخص مؤشر الأداء البيئي لعام 2022، ولنوضح ذلك بشكل أكبر نستعرض الجدول (5) الذي يوضح النتائج المحرزة ل 7 قضايا أساسية في مؤشر الأداء البيئي في قطر 2020.

الجدول (5): النتائج المحرزة ل 7 قضايا أساسية في مؤشر الأداء البيئي لقطر لعام 2020[54]

اسم المؤشر	الهدف المتحقق	المرتبة	معدل التغير خلال 10 سنوات
الأثار الصحية	56.9	47	3.7
جودة الهواء	48.6	63	4.3
المياه والصرف الصحي	66.5	41	2.9
إدارة النفايات	60.2	60	
انبعاثات التلوث	64.4	83	37.5
الزراعة	26.6	134	-16.1
تغير المناخ	12.1	180	-2.8

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن دولة قطر لم تحقق نتائج جيدة فيما يخص الأداء البيئي وخاصة بتغير المناخ فاحتلت المرتبة الأخيرة عالمياً، بالإضافة إلى الزراعة وانبعاثات التلوث. ومن هنا يجب على دولة قطر الاهتمام أكثر بالتشجير وبالطاقة المتجددة للتخفيف قدر الإمكان الانبعاثات الكربونية.

المطلب السادس: تجربة سلطنة عمان

سعت سلطنة عمان كغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي إلى المحاولة لتطبيق مفهوم الاقتصاد الأخضر الذي يعنى بنمو مستدام وتبني عدة مبادرات خضراء للحفاظ على البيئة وعناصرها المختلفة.

وبناءً على ذلك نستعرض فيما يأتي أهم المشاريع التي قامت سلطنة عمان بتنفيذها خلال السنوات السابقة بما يعكس الاستراتيجيات والآفاق المستقبلية التي تتبناها السلطنة للتحول لاقتصاد أخضر يحقق تنمية مستدامة.

53 / Global Green Economy Index: الرابط ، 2018 – 2016 ، https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=400&nr=2372&menu=1515 تاريخ الدخول : 19 ديسمبر 2022 ، وقت الدخول 7:38.

54 / Environment Performance Index, https://epi.yale.edu/ .

الفرع الأول: مبادرات سلطنة عمان نحو الاقتصاد الأخضر[55]

1. تبني المبادرة الخضراء والتي تشمل التقليل من استهلاك الموارد وإعادة استخدام وتجديد المواد ونشر التوعية حول هذه المبادرة وأهميتها بالإضافة إلى توفير الأدوات وتدوير النفايات.
2. إطلاق مشروع» أطلس» لطاقة الرياح وذلك عن طريق الهيئة العامة للكهرباء والمياه العمانية.
3. تنفيذ محطة ظفار لطاقة الرياح بقدرة إنتاجية 550 ميغاواط مما يساهم في خفض 437 طناً من انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون.
4. أقامت مركز عمان للهيدروجين، حيث من المتوقع أن تصل صادرات السلطنة من الهيدروجين إلى 20 مليار دولار أمريكي خلال عام 2050.
5. التخطيط لتحويل المساجد إلى مباني خضراء صديقة للبيئة تعمل بالطاقة الشمسية الأمر الذي سيساعد بتخفيض استهلاك الطاقة في مساجد الصلاة بنحو 40%.

الفرع الثاني: مؤشرات الاقتصاد الأخضر في سلطنة عمان

أولا: مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي:

استطاعت سلطنة عمان من تحقيق تقدم ملحوظ فيما يخص مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي في عام 2018 مقارنةً مع عام 2016 كما هو موضح في الشكل رقم (6)، الأمر الذي يعود إلى تبني عمان للمبادرة الخضراء التي تهدف إلى التقليل من استهلاك الموارد وإعادة استخدام وتجديد المواد.

الشكل رقم (6): ترتيب سلطنة عمان حسب الأداء وفق مؤشر GGEI[56]

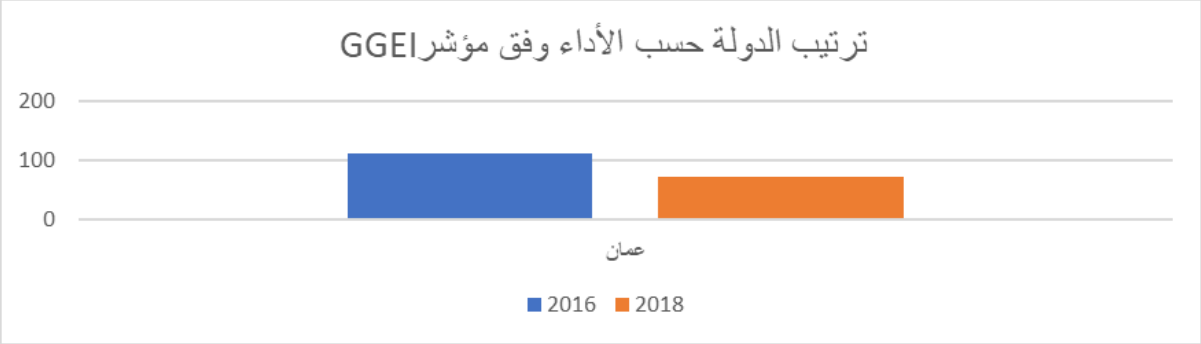

ثانيا: مؤشر الأداء البيئي:

احتلت عمان المرتبة 115 عالميا من أصل 180 دولة والمرتبة 5 خليجياً لمؤشر الأداء البيئي، ولتوضيح ذلك نستعرض في الجدول (6) النتائج المحرزة ل 7 قضايا أساسية في مؤشر الأداء البيئي لعمان لعام 2020.

55 / رؤية عمان 2040 «نتقدم بثقة »، ص 30 وما بعدها، يمكن الاسترجاع من خلال الرابط:
https://isfu.gov.om/2040/Vision_Documents_Ar.pdf تاريخ الدخول: 24 سبتمبر 2022.

56 / Global Green Economy Index: الرابط ، 2018 – 2016 ،
https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=400&nr=2372&menu=1515
تاريخ الدخول : 19 ديسمبر 2022 ، وقت الدخول 7:38.

الجدول (6): النتائج المحرزة ل 7 قضايا أساسية في مؤشر الأداء البيئي لعمان لعام 2020[57]

اسم المؤشر	الهدف المتحقق	المرتبة	معدل التغير خلال 10 سنوات
الآثار الصحية	43.4	92	7
جودة الهواء	36.4	96	10.3
المياه والصرف الصحي	58.3	57	3.2
إدارة النفايات	-	133	-
انبعاثات التلوث	60	87	10
الزراعة	50.6	50	35.2
تغير المناخ	32	148	18

نلاحظ من الأرقام الواردة في الجدول أعلاه أن عمان حققت أداء منخفض في غالبية القضايا إلا الزراعة والمياه والصرف الصحي، الأمر الذي يستوجب تفعيل إجراءات إضافية لتحسين مؤشر الأداء البيئي لعمان.

المبحث الثالث: الحماية الجنائية لمجالات التحول إلى الاقتصاد الأخضر في تشريعات دول مجلس التعاون الخليجي

يركز هذا المبحث على دراسة جميع أوجه الحماية الجنائية للتحول للاقتصاد الأخضر، وذلك للوقوف على واقع هذا الاقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي لضمان التحول إليه بتحديد أوجه النقص والتطوير إذ ما وجدت، على النحو التالي:

المطلب الأول: العلوم الجنائية الخضراء وتحقيق الاقتصاد الأخضر

المطلب الثاني: التشريعات البيئة بدول الخليج العربي والجريمة الخضراء

المطلب الثالث: وضع الحماية الجنائية للاقتصاد الأخضر بدول الخليج العربي

المطلب الأول: العلوم الجنائية الخضراء وتحقيق الاقتصاد الأخضر

مصطلح الاقتصاد الأخضر يرجع ظهوره الى أواخر تسعينات القرن الماضي[58] إلا أن لا يزال تطبيقه يصطدم بالعديد من التحديات أبرزها قد تم بيانه في الجزئية المتعلقة بالنواحي الاقتصادية، غير أن تحقيق هذا التحول الاقتصادي لابد من تهيئة البنية القانونية والسياسية المناسبة ومن هنا تأتي أهمية تناول الناحية القانونية وبالأخص الجنائية في تنظيم هذا النوع من الاقتصاد؛ عليه تبرز أهمية تناول العلوم الجنائية الخضراء. نستطيع أن يندرج تحت العلوم الجنائية الخضراء جميع فروع العلوم الجنائية الرئيسية من علم الاجرام الأخضر، والسياسة البيئية

57 / Environment Performance Index, https://epi.yale.edu/ .

58 / ,2022) هديل القطامين (7 September. الاقتصاد الأخضر - *green economy*. Political Encyclopedia - Retrieved October 22, 2022, from https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%B6%D8%B1

والعدالـة البيئيـة والقانـون البيئـي. إلا أننـا - ولدواعـي هـذه الدراسـة - سـنحصر بحثنـا بعلـم الإجـرام الأخضـر لـدوره الأساسـي فـي جميـع العلـوم الجنائيـة الخضـراء، ومـن ثـم سـنعرج علـى أهـم الجرائـم الخضـراء.

الفرع الأول: علم الإجرام الأخضر[59]

يمكـن تعريـف علـم الإجـرام الأخضـر بـأن ذلـك الفـرع مـن علـم الاجـرام الـذي يعنـى بدراسـة الجرائـم البيئيـة والأضـرار البيئيـة بشـكل تخصصـي وأوسـع مـن علـم الاجـرام.[60]

مـن هنـا يتضـح اختـلاف علـم الإجـرام الأخضـر عـن علـم الاجـرام التقليـدي، حيـث لا يكـون موضـوع تركيـز علـم الاجـرام الأخضـر الضحايـا مـن بنـي البشـر بـل يتسـع موضـوع الدراسـة ليشـمل جميـع أنمـاط السـلوك الجرمـي الـذي يكـون ضحيتـه جميـع الكائنـات الحيـة والتـي قـد تقـع ضحيـة لهـذا السـلوك. [61]

فالسـلوك الجرمـي يـؤدي لإحـداث الضـرر بالنظـام البيئـي والـذي لا يمـس بشـرا أو مجموعـة مـن البشـر بعينهـم بـل يمتـد أثـره الـى جميـع الكائنـات الحيـة. [62]

بالتالـي للوقـوف علـى أسـباب وعوامـل الجريمـة البيئيـة والتـي لا تنحصـر بالنـص المكتـوب فـأي سـلوك شـاذ يحـدث اثـرا سـلبيا بالبيئـة يعتبـر جريمـة فـي علـم الإجـرام الأخضـر بغـض النظـر عـن وجـود النـص التشـريعي مـن عدمـه، وذلـك لقيـاس الجريمـة بالطريقـة الصحيحـة ليتـم الوصـول للمعالجـة العقابيـة المناسـبة، والجديـر بالذكـر إن محـل بحثنـا هنـا الجرائـم الخضـراء لا الجرائـم البيئيـة كونهـا أكثـر اتسـاعا.

فالجريمـة الخضـراء علـى اختـلاف تعريفاتهـا بيـن الاتجاهـات القديمـة والحديثـة إلا أن موضوعهـا الإضـرار بالكائنـات الحيـة مـن خـلال خلـق مخاطـر بيئيـة سـواء أكانـت هـذه الأضـرار محليـة أم عالميـة، فهـي تتعلـق ليـس فحسـب بالمحافظـة علـى الحيـاة الفطريـة ولكـن بالضـرر الـذي يصيـب الحيـاة والآثـار المترتبـة عليـه. [63] ويمكـن تصنيـف الجرائـم الخضـراء بالتالـي إلـى جرائـم أساسـية تضـر بالبيئـة بشـكل مباشـر وثانويـة تتأتـى مـن خـرق القوانيـن الـذي يـؤدي إلـى الاضـرار بالبيئـة تبعـا ([64])، والتـي سـنقوم ببحثهـا فـي المطلـب الثانـي تفصيـلا.

---

59 / هناك بعض الفقهاء أنكروا وجود هذا الفرع من فروع علم الاجرام معتبرين أن علم الاجرام بمجمله قد ضم دراسة هذه الظواهر الاجرامية. لمزيد من المعلومات راجع:

Halsey, M. (2004). AGAINST "GREEN" CRIMINOLOGY. *The British Journal of Criminology*, *44*(6), 833–853. http://www.jstor.org/stable/23639065

60 /Nurse, A. (2017). Green criminology: Shining a critical lens on environmental harm. *Palgrave Communications*, *3*(1). https://doi.org/10.1057/s41599-017-0007-2

61 /O'Brien, M., & Yar, M. (2008). GREEN CRIMINOLOGY. In *Criminology: The key concepts* (pp. 86–89). essay, Routledge.

62 / Lynch, M. J., & Long, M. A. (2022). Green criminology: Capitalism, green crime and justice, and environmental destruction. *Annual Review of Criminology*, *5*(1), 255–276. https://doi.org/10.1146/annurev-criminol-030920-114647

63 /Lynch, M. J. (2019). Green Criminology and Environmental Crime: Criminology That Matters in the age of global ecological collapse. *Journal of White Collar and Corporate Crime*, *1*(1), 50–61. https://doi.org/10.1177/2631309x19876930

64 /South, N. (2014). Green Criminology: Reflections, Connections, Horizons. *International Journal for Crime, Justice and Social Democracy*, *3*(2), 5–20. https://doi.org/10.5204/ijcjsd.v3i2.172

إن لعلم الاجرام الأخضر دوره في معرفة أسباب السلوك الجرمي المختلفة ومن ثم يأتي أثره في تكوين العلوم الجنائية الأخرى من وضع السياسة البيئية المناسبة التي تم التوصل لها من خلال معرفة عوامل نشوء السلوك الجرمي الموجهة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر للبيئة، وبالتالي تنعكس هذه السياسة في صورة تشريعات بيئية تهدف الى تحقيق العدالة البيئية. فعلم الاجرام الأخضر هو أساس وجود العلوم الجنائية الخضراء الأخرى بإمدادها بالقاعدة التي تنطلق منها لصياغة نظرياتها وفروضها.

فإن كانت السياسة الجنائية هي الأساليب التي يتبناها المشرِّع لمكافحة الجريمة بشكل عام،[65] فإن علم السياسة الجنائية الخضراء هي تلك الموجهة للجرائم المضرة بالبيئة؛ فهي علم يقوم على وضع نهج لمكافحة السلوك الشاذ لحماية البيئة سواء من خلال تبني مبادرات وخطط تؤدي لسن تشريعات توائم أهداف الدولة وواقعها البيئي والاقتصادي والسياسي بشكل خاص وكونها جزء من العالم بشكل عام. فإن السياسة من هذا المنطلق ستتضمن في جزء منها تقييم مدى ملاءمة التجريم في النظام القانوني بالدولة[66]. فالقانون البيئي هو جزء من السياسة الجنائية التي يتم وضعها على هدى علم الاجرام الأخضر، وتكامل جميع هذه العلوم له أثره البارز في تحقيق الاقتصاد الأخضر.

الفرع الثاني: العلوم الجنائية الخضراء والاقتصاد الأخضر

رأينا فيما سبق الارتباط الوثيق بين التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر فكان لابد من العمل على الاعتماد على اقتصاد يقوم على موارد متجددة ليس فقط للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ونموه ولكن للحد من المشكلات الاقتصادية التي قد يحدثها تقلبات السوق العالمية بالاعتماد على موارد الغير متجددة؛ ناهيك عن الأضرار التي تحدث من الاعتماد على مصادر الغير متجددة للبيئة والتي ستحدث ليس فقط اضرارا على الاقتصاد فحسب بل على الأمن الإنساني من مشاكل بيئية أبرزها الاحتباس الحراري. ولتحقيق التحول للاقتصاد الأخضر لابد من إيجاد الأرضية الصلبة التي يقوم عليها الاقتصاد ليس فقط من خلال وضع سياسات اقتصادية بل من خلال تبني علوم جنائية؛ لا ترمي لمجرد وضع نصوص تشريعية فهناك علوم تجريبية تهدف وتصب في وضع السياسات والمشاريع التي تقود لوجود التشريع ومساندته.[67]

العلوم الجنائية التي تعنى بالاقتصاد الأخضر يمكن تقسيمها من حيث ما تهدف إليه الى قسمين الأول وجود هذا الاقتصاد، والقسم الثاني استمراريته. مثال للعلوم الجنائية التي ترمي لوجود هذا الاقتصاد ما تضمنته في طياتها استراتيجية دولة الإمارات للتنمية الخضراء[68] التي أطلقت سنة٢٠١٢ من تشريعات وسياسات وبرامج ومشاريع استهدفت الاستخدام السليم للمصادر المتجددة أو غير المتجددة،[69] وكذلك نظام البيئة بالمملكة العربية السعودية)[70](.

---

65 / فوزية عبد الستار- مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب- دار النهضة العربية-1985- الطبعة الخامسة- ص19.

66 / سيدي محمد الحمليلي- السياسة الجنائية "بين الاعتبارات التقليدية للتجريم والبحث العلمي في مادة الجريمة»- جامعة أبوبكر بلقايد- 2011/2012 - ص25-24

67 / أحمد لطفي السيد- أصول الظاهرة الإجرامية (الإشكاليات البحثية - النظريات التفسيرية - العوامل الإجرامية) - ط1 دار النهضة العربية- 2003- ص34-33

68 / استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء. البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة. (April 15). Retrieved October ,2022 23, 2022, from https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/economy/green-economy-for-sustainable-development

69 / مثاله نظام الرصد والإبلاغ والتحقق بشأن انبعاثات غازات الدفيئة (GHG).
مشاريع الأجندة الخضراء 2030-2015 موزعة حسب الموجه الاستراتيجي وبرامج العمل. UAE Ministry of Climate Change and Environment. (n.d.). Retrieved October 22, 2022, from https://www.moccae.gov.ae/en/home.aspx
قرار مجلس الوزراء رقم (39) لسنة 2021 بشأن اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (12) لسنة 2018 في شأن الإدارة المتكاملة للنفايات

70 / نظام البيئة الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/165) تاريخ 1441/11/19هـ.

أما فيما يتعلق بالاستمرارية فهي كثيرة ذلك أن جميع التشريعات الخاصة بالبيئة في دول مجلس التعاون الخليجي بما تضمنته من جزاء على مرتكبي المخالفات والجرائم البيئية تكفل استمرارية النظام. فبالعودة للنظام البيئي بالمملكة العربية السعودية فقد تضمنت مادته الثانية والأربعون اختصاص النيابة العامة في مباشرة المخالفات التي تضمنها النظام مما يؤكد وضع آلية قانونية لكفالة الاستمرارية بتحديد الجهة المعنية بمباشرة الدعوى الجنائية؛ كذلك فيمكن أن ندرج تحت العلوم التي تهدف للاستمرارية جميع الاستراتيجيات والتشريعات الموجهة لمكافحة مختلف جرائم ذوي الياقات البيضاء من غسل أموال، ورشوة، واحتيال.[71] مثاله ما تضمنته الفقرة (د) من المادة الثانية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب البحريني بحظر غسل الأموال المتحصَّلة من الجرائم المتعلقة بحماية البيئة والمخلفات الخطرة [72].

وبجانب التشريعات المحلية فهناك المنظمات والأجهزة الدولية، فالإنتربول أنشأ وحدة الأمن البيئي والتي تهدف للجمع بين الجهات الفاعلة بهدف مكافحة الجرائم البيئية، وتتبع هذه الوحدة أربع أفرقة عالمية لإنفاذ القانون وهم الفريق المعني بصيد الأسماك، والمختص بالغابات، والمختص بالتلوث، والفريق المختص بالأحياء البرية. [73]

كذلك فمجموعة العمل المالي (FATF) تبذل جهودها في مكافحة الجريمة البيئية من خلال عقد مؤتمرات أو نشر الإصدارات المتخصصة، [74] وقد شملت أولوياتها لسنة ٢٠٢٠التركيز على المبادرات الخاصة لمواجهة التجارة غير المشروعة للحياة البرية [75]. الجدير بالذكر أن هنالك اتحاد دولي لمكافحة الجريمة المتعلقة بالحياة البرية ألا وهو الاتحاد الدولي لمكافحة جرائم الحياة البرية (ICCWC)، يتكون من خمس جهات وهي اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية (CITES)، الإنتربول، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، البنك الدولي ومنظمة الجمارك العالمية (WCO). [76]

وعند التفكر حول سبب اهتمام هذه العلوم الجنائية سواء على مستوى محلي ودولي بالاقتصاد الأخضر واستمراره، فإن أحدث سبب مدللا على الأهمية للإجابة ما تشهده أوروبا من سنوات من انخفاض منسوب مياه الأنهار، فوصل انخفاض منسوب المياه في نهر الدانوب لأدنى مستوياته مما أدى للكشف عن ما يزيد من 20 هيكلاً لسفن حربية على امتداد نهر الدانوب والتي غرقت في الحرب العالمية الثانية وهي مازالت تحوي أطنان من الذخيرة والمتفجرات.[77] فلهذا الانخفاض تأثيره الاقتصادي من حيث إعاقة حركة الملاحة النهرية وتعرض قطاع صيد

---

71 / FATF (2021) ،*Money Laundering from Environmental Crimes*, FATF, Paris, France p58, https://www.fatf-gafi.org/publications/methodsandtrends/documents/money-laundering-environmental- crime.html

72 / قانون رقم (4) لسنة 2001 بشأن حظْر ومكافحة غسْل الأموال وتمويل الإرهاب، الجريدة الرسمية رقم ٢٤٦٢، االقانون على موقع هيئة الإفتاء والرأي القانوني:
https://www.lloc.gov.bh/HTM/L0401.htm آخر دخول في ٩ ديسمبر ٢٠٢٢.

73 / ردنا على الجريمة البيئية. INTERPOL. (n.d.). Retrieved October 23, 2022, from https://www.interpol.int/ar/4/4/7

74 FATF (2021) ، المرجع السابق.

75 */Outcomes FATF plenary, 19-21 February 2020*. Documents - Financial Action Task Force (FATF). (n.d.). Retrieved October 23, 2022, from https://www.fatf-gafi.org/publications/fatfgeneral/documents/outcomes-fatf-plenary-february-2020.html

76 / *The International Consortium on Combating Wildlife Crime*. CITES. (n.d.). Retrieved October 23, 2022, from https://cites.org/eng/prog/iccwc_new.php

77 / انخفاض منسوب الدانوب يكشف عن هياكل سفن حربية غرقت في الحرب العالمية الثانية. https://www.bna.bh/. (2022, August 20). Retrieved October 23, 2022, from https://www.bna.bh/%D8%A7%D9%86%D8%AE%D9%81%D8%A7%D8%B6%D9%85%D9%86%D8%B3%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%88%D8%A8%D9%8A%D9%83%D8%B4%D9%81%D8%B9%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%A7%D9%83%D9%84%D8%B3%D9%81%D9%86%D8%AD%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%D8%BA%D8%B1%D9%82%D8%AA%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1%2BDoRviRG0oLyfzZYT4R04DEI%3D

الأسماك المحلية للخسائر، فضلا عن تكبد النفقات انتشال السفن والمخلفات البحرية التي لها تأثير على ميزانية الدولة.

المطلب الثاني: التشريعات البيئة بدول الخليج العربي

تتنوع التشريعات الدولية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر إلا أن ما يهمنا في هذه الدراسة بحث وتقييم التشريعات البيئية الخليجية خصوصا فيما يتعلق بتوفير غطاء الحماية الجنائية من الجرائم الخضراء في صورتا الحماية الوقائية والعلاجية التي تهدف لتحقيق أغراض العقوبة.

عليه سنتناول تقييم هذه الحماية في التشريعات الخليجية من خلال التركيز على جرائم معينة من خلال الرجوع إلى التشريعات الخاصة بالبيئة والقوانين التكميلية الأخرى.

الفرع الأول: الإطار التشريعي الجنائي للاقتصاد الأخضر

بينا فيما سبق أن العلوم الجنائية الخضراء على اختلاف أنواعها من حيث إلزاميتها فإنها تكوّن الأرضية لوجود واستمرارية الاقتصاد الأخضر، وعليه سنتطرق هنا للإطار التشريعي الموجود في دول مجلس التعاون. كافة دساتير مجلس التعاون الخليجي تناولت صراحة النص على أهمية الاقتصاد وتنميته كونه من مقومات الدولة الرئيسية[78]، أما فيما يتعلق بحماية البيئة فدستور عمان وقطر والسعودية والبحرين نصت على ذلك صراحة[79]، وإن أختلف أسلوب الصياغة غير أنها تعطي ذات المعنى بشمول الحماية للبيئة كما فعل المشرع الدستوري البحريني باستخدام مصطلح «صيانة البيئة»[80] ؛ إلا أنه فيما يتعلق بالدستور الكويتي[81] والإماراتي[82] على الرغم من عدم ذكر مصطلح البيئة فهما يجرمان بوجود هذه الحماية للبيئة، حيث تم التعبير عنها باستخدام مصطلح ((حماية الثروة أو الثروات))؛ خصوصا باستقراء نصوص دستور كلتيهما يدل على هذه الحماية للبيئة، فنصوص الدستور تترابط فيما بينها ولا يجوز أن تتناقض فالحفاظ على الثروات الطبيعية يجزم بحماية البيئة.

ومن ذات المنطلق باستخدام التفسير التكاملي القائم على عمليتي الاستدلال بالتماثل والاستنتاج[83] لجميع نصوص الوثائق الدستورية بدول مجلس التعاون فإنه يقودنا الى صيانة وحماية هذه الدساتير للاقتصاد الأخضر القائم على استدامة الموارد والحفاظ على البيئة، فالوثائق الدستورية تعد الأساس لتكوين الإطار التشريعي الجنائي لهذا الاقتصاد الذي تنطلق منه القوانين العادية وامتثال الدول للمعاهدات والاتفاقيات الدولية.

إن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المصدق عليها من قبل الدولة لها بالغ الأهمية كونها تعد جزءا من التشريع

78 /الدستور البحريني المادة (١٠)، النظام السعودي الأساسي للحكم المادة (٢٢)، الدستور العماني المادة (١١)، الدستور الكويتي المادة (٢٠)، الدستور القطري المادة (٢٨)، الدستور الإماراتي الاتحادي المادة (٢٤).

79 / النظام السعودي الأساسي للحكم المادة (٣٢)، الدستور العماني المادة (١٢)، الدستور القطري المادة (٣٣).

80 / الدستور البحريني المادة (٩): ((ح - تأخذ الدولة التدابير اللازمة لصيانة البيئة والحفاظ على الحياة الفطرية.))

81 /المادة (٢١) من الدستور البحريني: ((الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك الدولة، تقوم على حفظها وحسن استغلالها، بمراعاة مقتضيات أمن الدولة واقتصادها الوطني))

82 / المادة (١٢١) من الدستور البحريني: ((...حماية الثروة الزراعية والحيوانية.))

83 / ميثم حنظل شريف والصباح، صبيح وحوح حسين. 2017. وسائل تفسير نصوص الدستور: دراسة مقارنة. مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، مج. 9، ع. 4، ص٥٣٣

العادي وهذا ما أكدته دساتير مجلس التعاون الخليجي[84]؛ ذلك لأن عددا من هذه الاتفاقيات تدعم وتؤسس لفكرة الاقتصاد الأخضر ، فهي بالتالي تعدُ جزءاً مهماً في رعاية الاقتصاد الأخضر، من أبرزها على المستوى الدولي تصديق جميع دول مجلس التعاون الخليجي على الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام 1973 وبروتوكولاتها ومرفقاتها، فنجد بأن المادة ١٢ من هذه الاتفاقية فرضت إجراء تحقيق في حال حصول حادث أدى لحدوث أذى بالبيئة البحرية وإرسال نتائجه للمنظمة حيث أن نتيجة التحقيق قد تساعد على تحديد التغييرات لتطوير الاتفاقية؛ فضلا عما بينته المادة ١٧ من هذه الاتفاقية من تعزيز الدول الأطراف لتوفير دعم تقني فيما بينها من تدريب العاملين، فتوفير المعدات الضرورية للاستقبال والرصد، واتخاذ تدابير لمنع التلوث من السفن والتخفيف منه، وتشجيع البحوث[85].

وعلى الصعيد الإقليمي فقد تناولت اتفاقية الكويت الاقليمية للتعاون وحماية البيئة البحرية من التلوث وبروتوكولها لسنة 1978 نصوصا تضمنت وضع التزامات على الدول الأطراف سواء فرادى أو مجتمعة لاتخاذ التدابير المناسبة لمنع وتقليل التلوث من خلال البروتوكولات وقوانينها الداخلية وآليات الرصد والضبط لتحقيق الحماية السابقة واللاحقة من التلوث البحري. [86]

وهذه فقط بعض من هذه الاتفاقيات في سياق الحماية من التلوث البحري، يضاف لها انضمام دول مجلس التعاون لعدد من الاتفاقيات المتصلة بموضوع الأمان النووي. وكما بينا أن هذه الاتفاقيات قد تضمنت أسسا عامة فلم تتناول موضوع العقوبات والجوانب الجنائية بشكل مباشر، ولكنها تعبد الطريق لوجودها في التشريعات المحلية في دول مجلس التعاون بما تضمنته من اتخاذ الإجراءات وقائية وبالتالي إجراءات تحقيق لاحقة بعد وقوع الفعل الذي يعد محظورا بموجب قانونها المحلي.

وقد اهتمت دول مجلس التعاون بإصدار قانون مخصص لحماية البيئة[87] تناول في طياته الحماية الجنائية وخاصةً فيما يتعلق بتجريم أهم أنماط السلوك التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في الاقتصاد الأخضر كتلك التي

---

84 / الدستور البحريني المادة (٣٧)، النظام الأساسي السعودي المادة (٧٠)، الدستور الكويتي المادة (٧٠)، الدستور الإماراتي المادة (٤٧)، الدستور القطري المادة (٦٨).

85 / *Status of conventions- Ratifications by State*. International Maritime Organization. (n.d.). Retrieved October 23, 2022, from https://www.imo.org/en/About/Conventions/Pages/StatusOfConventions.aspx

86 / لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الرسمي للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية: http://ropme.org/home.clx

87 / - **الإمارات:** القانون الاتحادي رقم (24) لسنة 1999م في شأن حماية البيئة وتنميتها، القانون على موقع الجريدة الرسمية: https://elaws.moj.gov.ae/mainfrominfoheader.aspx?val=AL1&anchor=Anchor12&np=&lmp=undefined&f=UAE-LC-Ar_1999-10-17_00024_Kait&fp=تشريع+الامارات+العربية+المتحدة+بالعربية+%2F+بيئة+%2F+حماية+البيئة+وتنميتها&op=UAE-MOJ_LC-Ar%5c00%5c00_بيئة_حماية_البيئة_وتنميتها_lawRef=S-AL1_2_18672&Words=Ar_1999-10-17_00024_Kait.html%23Anchor12&20%=20%حماية%20البيئة%20وتنميتها ، آخر دخول بتاريخ١٢ ديسمبر ٢٠٢٢.

عمان: مرسوم سلطاني رقم ١١٤ / ٢٠٠١ بإصدار قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث، القانون على موقع الجريدة الرسمية: https://mjla.gov.om/PagesResult.aspx?q=البيئة آخر دخول بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠٢٢.

قطر: مرسوم بقانون رقم (30) لسنة 2002 بإصدار قانون حماية البيئة، القانون على موقع الجريدة الرسمية: https://www.almeezan.qa/LawPage.aspx?id=4114&language=ar ، آخر دخول بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠٢٢

الكويت: قانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٤ في شأن إصدار قانون حماية البيئة ولائحته التنفيذية، القانون على موقع الهيئة العامة للبيئة في دولة الكويت: https://epa.org.kw/EPALaw ، آخر دخول بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠٢٢

السعودية: نظام البيئة الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/165) وتاريخ 1441/11/19هـ، موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء بالمملكة العربية السعودية:
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/63831ff6-63d9-4212-8b54-abf800e146bd/1 آخر دخول بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠٢٢

البحرين: قانون رقم (7) لسنة 2022 بشأن البيئة، موقع هيئة الإفتاء والرأي القانوني:
https://www.lloc.gov.bh/HTM/K0722.htm
آخر دخول بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠٢٢.

تتضمن التعامل مع المواد الخطرة أو تمس الحياة الفطرية. فضلا عن إن هذه القوانين قد تضمنت وضع إجراءات خاصة بمباشرة الجريمة البيئية بشكل عام والخضراء بشكل أدق لما تتميز به من خصوصية من حيث ضرورة الاستعجال لمباشرة الإجراءات والتخصص اللازم.

فنجد بأن المشرع البيئي الإماراتي في المادة (٧٠) والبحريني في المادة (٩١) تضمن إجراءات مستعجلة تمكن الوسيلة البحرية التي أحدثت اضراراً بالبيئة مغادرة الميناء بدفع مبالغ فورية مؤقتة تحت حساب تنفيذ عقوبة الغرامة أو التعويضات التي قد يصدر بها حكم، بشرط ألا تقل هذه المبالغ عن الحد الأدنى المقرَّر للغرامة مضافاً إليها جميع النفقات وقيمة الأضرار الواقعة؛ ويسمح عوضاً عن دفع المبالغ المؤقتة تقديم خطاب ضمان بنكي بقيمة المبالغ.

ومن الجدير بالذكر إن التشريع البحريني تضمن إمكان عدم مباشرة الدعوى الجنائية فيما يتعلق ببعض الأفعال وذلك من خلال التصالح بشأنها مع جهة الإدارة، ولكن يجب أن تتحقق الشروط الآتية:[88]

1. تقديم المخالف طلباً كتابياً لرئيس الجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى للبيئة طالباً التصالح.
2. موافقة الرئيس التنفيذي على الطلب.
3. أن يتم ذلك قبل إحالة المخالفة للنيابة العامة.
4. أن تكون مخالفة عقوبتها الغرامة فقط بشرط سداد المبلغ عن ألا يقلل المبلغ عن الحد الأدنى للغرامة المحدَّدة لهذه المخالَفة.

على جانب آخر فإن التشريع الكويتي يتميز بإنشاء وحدة عسكرية مختصة بوزارة الداخلية تسمى ب (شرطة البيئة) معنية بمتابعة تطبيق القوانين وتعتبر دعما لمأمور الضبط القضائي ذوي اختصاص خاص. [89]

إضافة لما سبق فهناك قوانين أخرى كتلك التي تنظم الصيد البحري بتجريم استخدام وسائل غير مشروعة للصيد أو صيد أنواع محمية بموجب القانون أو طرق الإبادة الجماعية للثروة البحرية، ووضع تراخيص معينة للأنشطة مثاله القانون البحريني الخاص بتنظيم صيد واستغلال وحماية الثروة البحرية[90] ؛ وكذلك القانون القطري الخاص بالصيد البري الذي تضمن تجريم الصيد في الأماكن والأوقات غير المخصصة لذلك والتعرض للسلاحف والطيور وبيضها والإضرار بالبيئة البرية من روض ونباتات برية[91].والقانون الإماراتي الذي نظم تحديد أنواع الأسمدة والمصلحات الزراعية وإنتاجها واستيرادها وتداولها ورتب عقوبات على مخالفة أحكامه [92]. بجانب وجود مختلف اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه القوانين التي أصدرت في دول الخليج التي عنيت بشكل وبآخر بالجريمة والاقتصاد الأخضر.

ما سبق بيانه يتعلق بالجانب الجنائي للجرائم الأساسية من الجرائم الخضراء ولكن هنالك أيضاً جرائم ثانوية وهي تتعلق باستمرارية الاقتصاد الأخضر وحمايته كالاحتيال والرشوة سنتناولها في الجزئية القادمة وهي تم تغطيتها من ناحية جنائية بجميع تشريعات دول مجلس التعاون عبر النصوص العامة والخاصة بها والتي لا تعتبر بشكل رئيسي

88 / المادة ١١٥ من التشريع البيئي البحريني.

89 / المادة ١١٣- ١١٥ من التشريع البيئي؛ القرار الوزاري رقم 1126 لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم 2411/2008 بشأن الهيكل والدليل التنظيمي لوزارة الداخلية.

90 / المرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2002 بشأن تنظيم صيد واستغلال وحماية الثروة البحرية، المعدّل بالمرسوم بقانون رقم (45) لسنة 2012.

91 / قانون رقم (4) لسنة 2002 بتنظيم صيد الحيوانات والطيور والزواحف البرية.

92 / القانون الاتحادي رقم (٣٩) لسنة ١٩٩٢ في شأن إنتاج واستيراد وتداول الأسمدة والمصلحات الزراعية.

تشريعات بيئية.

وإن كان هنالك جزاء للأضرار البيئية وتنظيم للدعاوى الجنائية للاقتصاد الأخضر إلا هناك أيضا استراتيجيات جد مهمة تخدم بشكل غير مباشر الناحية الجزائية ضامنة حماية واستمرار الاقتصاد الأخضر كما أشرنا لها في بداية هذه الدراسة كاستراتيجية دولة الإمارات. فالإطار التشريعي لكل دولة من دول مجلس التعاون يتكون من أعلى قانون ألا وهو الدستور ومن ثم القانون العادي والاتفاقيات المصدق عليها والاستراتيجيات التي وضعت من ضمن أهدافها توفير الحماية الجنائية للاقتصاد الأخضر.

الفرع الثاني: الملامح العامة للجرائم الماسة بالاقتصاد الأخضر:

كأي جريمة فإن الجريمة الماسة بالاقتصاد الأخضر[93] تتكون من ركنيين هما الركن المادي والركن المعنوي؛ فالركن المادي يتكون من السلوك الذي يقترفه الشخص أما في صورة سلوك إيجابي مثاله ما نص عليه المشرع الإماراتي في القانون الخاص بالبيئة بمادته (73) بفرض الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمس سنوات بجانب الغرامة التي لا تقل عن مائتي الف درهم ولا تزيد على خمسمائة الف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين في حال تم ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة (18) من تصريف مواد ملوثة ناشئة عن عمليات الحفر أو الاستكشاف أو اختبار الآبار الخاصة بالنفط أو الغاز سواء كانت في بيئة برية أو بحرية من قبل الجهات المصرح لها بالقيام بهذه الأنشطة مالم يتم استخدام الوسائل الآمنة ومعالجة هذه المواد وفقا للنظم الفنية الموافقة للقانون.[94] وبالتالي قد يكون هذا التصريف كسلوك إيجابي في صورة جريمة وقتية أو مستمرة أو مركبة، كذلك قد يكون السلوك المقترف في صورة فعل سلبي أي الامتناع عن القيام بالفعل الذي أوجبه القانون مثال ذلك ما نص عليه المشرع البحريني في المادة (108) من معاقبة الشخص بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة وبالغرامة التي لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين في حال لم يلتزم بالإبلاغ الفوري عن حوادث التلوُّث سواء هذا الشخص كان هو المتسبِّب أو المسئول عن حادث التلوث[95]، كذلك ما نص عليه المشرع العماني بتجريم الفعل الإيجابي أو السلبي الذي ينتج عنه زيادة التلوث[96]. وعليه سواء أكان السلوك إيجابياً أو سلبياً فكلاهما يشكلان تعبيرا عن إرادة الشخص ويحمل بموجبه فاعله المسؤولية الجنائية عنه.

بجانب السلوك فالركن المادي يتطلب حدوث نتيجة والتي تتمثل في التغيير الذي يطرأ في الحيز الخارجي سواء نتيجة القيام بفعل أو الامتناع عنه. والجدير بالذكر أن هنالك جرائم بيئية لا تتطلب تحقيق النتيجة بل يكتفي المشرع بمجرد اقتراف السلوك ومثاله ما نص عليه النظام الخاص بالبيئة السعودي من تجريم «...3. التخلص من النفايات الخطرة في الأوساط البيئية»[97] وذلك بعقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثين مليون ريال، أو بإمكان القاضي حسب سلطته التقديرية اختيار إيقاع أما السجن أو الغرامة.[98]

فيتضح من نص المادة أن المشرع لم يشترط لاكتمال الجرم فإيقاع العقوبة حدوث نتيجة تتمثل الإضرار بالبيئة فاكتفى بالقيام بسلوك التخلص من النفايات دون اشتراط حدوث ضرر من الفعل نفسه في صورة نتيجة وهو

93 اصطلح الفقه القانوني الغربي تسمية هذا النوع من الجرائم بالجرائم الخضراء.

94 / القانون الاتحادي لحماية البيئة وتنميتها، المادة (٧٣) و(١٨).

95 / قانون البيئة.

96 /قانون حماية البيئة المادة (١١).

97 /نظام البيئة المادة (٣٥) .

98 /المادة (٤٠).

ما عناه المشرع القطري بتجريم والمعاقبة على مجرد عدم الاحتفاظ بدفاتر تبين العمليات التي تم اتخاذها في التصريف أو تحميل المواد التي قد تكون خطرا على البيئة كالزيت[99].

أما العنصر الأخير في الركن المادي فيتكون من العلاقة السببية وهي إسناد النتيجة سواء كانت من نتيجة تتمثل بالقيام بالسلوك أو حدوث ضرر استلزمه المشرع الى شخص مقترف السلوك سواء كان شخصا طبيعياً أو اعتبارياً. والجدير بالذكر في هذا السياق إن كل من التشريع العقابي القطري[100]، والاماراتي [101]، والعماني[102] قد أورد نصاً عاما يقرر مسؤولية الشخص الاعتباري بعكس الكويتي والبحريني والسعودي.

ولكن لا يعني ذلك إن في كل من البحرين والكويت لا يتم مساءلة الشخص الاعتباري عن الجرائم البيئة وذلك لوجود نصوص خاص بالتجريم والعقاب في تشريعاتها البيئة تطبيقا لقاعدة الخاص يقيد العام، فبالتالي يتم محاسبة الشخص الاعتباري كالطبيعي بما يتناسب وطبيعته من جرائم تم النص عليها في هذه التشريعات. [103]

على العموم فإنه بالرجوع لكافة التشريعات التي تناولت بشكل مكثف ومتخصص موضوع البيئة في دول الخليج العربي فنجد إنها قد أخذت بنصوص قررت مسؤولية الشخص الاعتباري سواء من خلال النص على ذلك في بداية القانون الذي خصص لمعالجة البيئة عند ذكر التعريفات والنطاق وهم المشرع السعودي والبحريني والكويتي أو من خلال النص صراحة على عقاب الشخص المعنوي إلى جانب ما ورد في مقدمة القانون كما فعل المشرع العماني والقطري والإماراتي.[104]

أما الركن المعنوي في الجرائم الخضراء يقصد به الجانب الذهني لمقترف السلوك المحظور بأن هل كان يقصد إحداث النتيجة أو حدثت هذه النتيجة لمجرد اهمال أو تقاعس ينسب إليه، وعلى هذا فتتنوع الجرائم الخضراء بين العمدية وغير العمدية على حسب ما نص عليه المشرع. [105]

---

99 /المادة (٤٦) و(٦٨) .

100 /قانون رقم (11) لسنة 2004 بإصدار قانون العقوبات القطري، المادة (٣٧).

101 / المرسوم بقانون اتحادي رقم31 لسنة 2021 بشأن الجرائم والعقوبات، المادة (٦٦).

102 /مرسوم سلطاني رقم ٧ / ٢٠١٨ بإصدار قانون الجزاء، المادة (٢١).

103 /لمزيد من المعلومات راجع: شمة خان، المسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري الاقتصادي بين النظرية والتطبيق-دراسة في التشريع البحريني والمقارن، رسالة دكتوراه، جامعة البحرين،٢٠٢٢، ص٢٢٢-٢٢٥.

104 /النظام السعودي للبيئة في الفصل الأول (أحكام عامة) المادة الأولى « الشخص: أي شخص ذي صفة طبيعية أو اعتبارية عامة أو خاصة.»؛ قانون البيئة البحريني في الأحكام العامة بالفصل الأول ورد في تعريف المادة (١)» الشخص: أيُّ شخص طبيعي أو اعتباري»؛ قانون حماية البيئة القطري في الباب التمهيدي الخاص بالتعاريف ورد في المادة 1" -17 المشروع أو المنشأة: أي مرفق أو مشروع أو منشأة أو نشاط يحتمل أن يكون مصدراً للتلوث أو التدهور البيئي وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية.»، وكذلك المادة (59)التي نصت على أن» يكون ممثل الشخص الاعتباري أو المسؤول عن إدارة المشروع أو المنشأة المنصوص عليها في المادة (56) من هذا القانون التي تصرف في البيئة المائية مسؤولاً عما يقع من العاملين من مخالفات لأحكام تلك المادة، وعن توفير وسائل المعالجة طبقاً للمعايير والمواصفات التي تحددها اللائحة التنفيذية.»،
والعماني فقط نص في قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث بالباب الأول المتعلق بالتعريفات والأحكام العامة في المادة (١) "المالك: أي شخص طبيعي أو اعتباري يكون مالكا لمصدر أو لمنطقة عمل أو مسؤولا عن تشغيلها أو إدارتها"، ،كذلك نص فيما يتعلق بتصريف المواد والمخلفات الخطرة في المادة (٣٤) على أن "مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب كل من يخالف أحكام المادة (٢٠) من هذا القانون أو كل مالك يتقاعس عن إخطار الوزارة عن حدوث كارثة بيئية أو تصريف مخالف بسبب المصدر أو منطقة العمل التابعة له بالسجن لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن (٥٠٠) خمسمائة ريال عماني ولا تزيد على (٥٠٠٠٠) خمسين ألف ريال عماني أو بإحدى هاتين العقوبتين."
أما المشرع البيئي الكويتي في الفصل الثاني في بيان نطاق تطبيق القانون وأهدافه جاء في المادة (٢) ونص على "تسري أحكام هذا القانون على جميع الجهات العامة والخاصة والأفراد."؛ في حين نص المشرع الإماراتي في القانون الاتحادي في شأن حماية البيئة وتنميتها بالمادة (٦٢) على أن حظر استيراد أو جلب نفايات خطر يكون سواء على الشخص الطبيعي أو الاعتباري يتم فرض العقوبة بموجب المادة (٧٣) من ذات القانون.

105 / ابراهيمي سهام وخليفي محمد، تفعيل المسؤولية الجنائية للحد من الجرائم البيئية في التشريعات العربية دراسة مقارنة، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، العدد٤-٢، ٢٠١٤، ص٢١٦-٢١٧

Wolf, B. (2011). 'Green-collar Crime': Environmental crime and justice in the sociological perspective. *So-* /105
ciology Compass, *5*(7), 499–511. https://doi.org/10.1111/j.1751-9020.2011.00381.x

المطلب الثالث: وضع الحماية الجنائية للاقتصاد الأخضر بدول مجلس التعاون الخليجي

لبحث الحماية الجنائية لابد من التطرق إلى أبرز الجرائم الأساسية والثانوية المدرجة تحت الجرائم الخضراء، حيث لا تسع هذه الدراسة تناول جميع أنماط السلوك المجرم وغير المجرم المدرجة بأنها ماسة بالاقتصاد الأخضر. عليه سنقوم خلال تناول هذه الجرائم بمحاولة تقييم المواجهة الجنائية في ظل الجرائم المختارة من حيث كيفية معالجة هذه الجرائم جنائياً بتسليط الضوء على اختيار العقوبة وتصميمها.

الفرع الأول: الحماية الجنائية لأبرز الجرائم الماسة بالاقتصاد الأخضر الأساسية[106]

سنقسم دراسة الجرائم الخضراء في هذا الفرع إلى الجرائم الأساسية التي تضر بالبيئة بشكل مباشر والتي يمكن تقسيمها إلى تلك الجرائم التي تحدث ضرراً بالهواء، والتي تحدث ضرراً في الغابات أو تؤدي للتصحر، وتلك التي تحدث ضرراً للكائنات الحية، وأخيراً تلك التي تحدث ضررا بالمياه واليابسة.[107]

ومن هنا يمكن إدراج الجرائم التي تحدث تلويثاً للبيئة سواء اليابسة أو الهواء أو الماء تحت جميع هذه التقسيمات، وكذلك الاستخدام الغير مشروع للمواد المضرة بالبيئة، أو تلك التي تحدث تهديداً للبقاء واستمرار الكائنات الحية والعناصر الخضراء. وبما إن الجرائم الخضراء بناء على هذا التقسيمات متنوعة فإننا سنتناول أبرزها بالدراسة وفق ما أخذ به مشرّعو دول مجلس التعاون الخليجي.

أولا: استخدام المواد المستنفدة لطبقة الأوزون:

طبقة الأوزون هي الدرع لحماية كوكبنا من أشعة الشمس الضارة فحماية هذه الطبقة أمر أساسي لاستمرار الحياة البشرية. فظهور مركبات CFC أحدثت تطورا صناعيا حقق أرباحاً اقتصاديةً كبيرة كونها مركبات كيميائية غير سامة للإنسان إلا أن مع الوقت اتضح تدميرها لطبقة الأوزون، وعليه اجتمعت دول العالم للانضمام لبروتوكول مونتريال وملحقاته لحماية شعوبها وأراضيها من خطر هذه المادة.[108]

الجدول أدناه يبين حالة التصديق على بروتوكول مونتريال وتعديلاته من قبل دول مجلس التعاون (حتى 8 إبريل / نيسان 2021: [109]

106 يطلق الفقه الغربي على هذا النوع من الجرائم مسمى الجرائم الخضراء الأساسية.

107 South, N. (2014).

108 / الجدير بالذكر ليس فقط مركبات الهيدر وكلور وفلور وكربون المعروفة ب(CFC) هي مواد مستنفدة لطبقة الأوزون فهناك مواد أخرى مثل: الهالونات، مركبات الكلور وفلور وكربون ورابع كلوريد الكربون، وبروميد الميثيل.
United Nations. Retrieved October 23, 2022, from https:// ثقب الأوزون والعلوم | الأمم المتحدة. United Nations. (n.d.) www.un.org/ar/observances/ozone-day/science

109 / Table 1 – Register of the status of ratification of the Montreal Protocol and its Amendments (as of 8 April 2021)
Register of montreal protocol countries - imports and exports of ozone depleting substances. DCCEEW. (n.d.). Retrieved October 23, 2022, from https://www.dcceew.gov.au/environment/protection/ozone/montreal-protocol/register-montreal-protocol-countries

الدولة	اتفاقية فيينا	بروتوكول مونتريال	تعديل لندن	تعديل كوبنهاغن	تعديل مونتريال	تعديل بكين	تعديل كيغالي
مملكة البحرين	27.04.1990 ن	27.04.1990 ن	23.12.1992 م	13.03.2001 ص	13.03.2001 ص	25.09.2013 ص	
دولة الكويت	23.11.1992 ن	23.11.1992 ن	22.07.1994 ن	22.07.1994 ن	13.06.2003 ن	30.07.2007 ن	
سلطنة عمان	30.06.1999 ن	30.06.1999 ن	05.08.1999 ن	05.08.1999 ن	19.01.2005 ص	19.01.2005 ص	19.1.2005 ص
دولة قطر	22.01.1996 ن	22.01.1996 ن	22.01.1996 ن	22.01.1996 ن	29.01.2009 ص	29.01.2009 ص	
المملكة العربية السعودية	01.03.1993 ن	01.03.1993 ن	01.03.1993 ن	01.03.1993 ن	14.03.2014 ص	14.03.2014 ص	
دولة الإمارات العربية المتحدة	22.12.1989 ن	22.12.1989 ن	16.02.2005 ن	16.02.2005 ن	16.02.2005 ن	16.02.2005 ن	
ص- التصديق/ ن- الانضمام/ م- مقبول/م والموافقة							

الجدير بالذكر إن دول مجلس التعاون قد قامت بالموافقة على قانون النظام الموحد بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، والتي قامت بتعريف المواد المستنفدة لطبقة الأوزون على إنها « المواد التي تتميز بثباتها الكيميائي في طبقة الغلاف الجوي القريب من سطح الأرض وتحتوي على ذرة أو أكثر من الكلور أو البروم أو كليهما معاً، وتبدأ في تفاعلات متسلسلة في طبقة «الستراتوسفير» الجوي تؤدي إلى نفاد الأوزون.».[110]

وقد تضمن هذا النظام الذي يعد الحد الأدنى بشأن المراقبة وإدارة المواد الخاضعة للرقابة، [111] على عدد من المواد أهمها تلك الخاصة بالتحكم في الأجهزة والمعدات والمنتجات الخاضعة للرقابة فتم حظر استيراد القديم [112] والجديد [113] منها، وأسس هذا النظام لكل من مسؤولية الشخص الطبيعي والاعتباري، وفيما يتعلق بالعقوبات والجزاءات فإن كل دولة سوف تضع الجزاءات التي تتناسب مع قانونها.

والجهة المختصة بتطبيق هذا النظام دائما تكون هي الجهة المختصة بأمور البيئة ففي قطر هي وزارة البيئة [114]، وفي البحرين هي المجلس الأعلى للبيئة [115]. وتضمنت قوانين التصديق والإصدار لهذا النظام الموحد على العقوبات التي تترتب في حالة انتهاك حظر الاستيراد لهذه الأجهزة والمعدات والمنتجات. مثاله ما نصت عليه المادة (٥) من العقاب بالحبس أو بالغرامة التي لا تتجاوز الثلاث آلاف أو إحدى هاتين العقوبتين في حال انتهاك حظر استيراد الأجهزة والمعدات والمنتجات المستعملة. [116]

110 / النظام الموحد بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠١٢، المادة (١٠/١).

111 /المادة (١٦).

112 / الباب الثاني، المادة (٤) .

113 / الباب الثاني، المادة (٥).

114 / قانون رقم (19) لسنة 2015 بإصدار النظام الموحد بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية **(قطر)، المادة (٢)**

115 / قانون رقم (54) لسنة 2014 بالموافقة على قانون (النظام) الموحد بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (البحرين)، المادة (٢)

116 /المصدر السابق، المادة الخامسة.

والجدير بالذكر بالمرور على جميع تشريعات دول مجلس التعاون فيما يتعلق بالعقوبة المخصصة لهذه الجريمة فإنها لا تختلف كثيرا في مقدار عقوبة الحبس أو الغرامة. حيث من الملاحظ إن غرض الجزاء الذي تبناه المشرعين في جميع النصوص التي عالجت مسائل البيئة لا تخرج عن غرضي تحقيق الردع بشقيه، بالإضافة الى التعويض والرد [117]، وهذا واضح في النص الماثل أمامنا فيما يتعلق بالعقوبة المرصودة لمخالفة المادة الرابعة من النظام الموحد. ولكن السؤال هو عن مدى تحقيق الردع من خلال العقوبة المرصودة لانتهاك الحظر في المادة الرابعة خصوصا فيما يتعلق بعقوبة الغرامة؟ نعم، إن مشرعي دول مجلس التعاون كافة قد بينوا عند النص أنه مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد بموجب نصوص أخرى نافذة بالدولة، [118] ولكن برأينا تضل العقوبة المالية في هذا المقدار لا تتناسب مع الذمة المالية والوعاء المالي لأغلب مرتكبيها حتى بحدها الأقصى، فضلا عن أن هذا المقدار المالي لا يتناسب مع قيمة العملة فنرى أنه لا يحقق فعليا الردع بنوعيه بشكل حقيقي فلا يوفر هذا النص حماية حقيقية من حيث وجوده كنص حتى قبل تطبيقه.

ولكن السؤال متى نكون أمام الخرق لنص المادة الرابعة؟ وبالتالي تنهض المسؤولية الجنائية؟

يتبين من خلال المادة إن فعل انتهاك حظر الاستيراد هو السلوك الجنائي المكون لأحد أركان الركن المادي وهو يأخذ صورة التهريب غير الضريبي [119]، وكذلك يمكن تصنيفه بأنه تهريب حكمي [120] بحيث يرد على إدخال مواد أو سلع يمنع استيرادها.

وهنا لابد من التفرقة بين ما ورد في المادة الرابعة والخامسة من الباب الثاني من النظام الموحد؛ فالمادة الرابعة نصت على ما يسمى بالمنع المطلق بحظر استيراد الأجهزة والمعدات والمنتجات المستعمل في حين المادة الخامسة نصت على ما يطلق عليه بالمنع النسبي حيث إن الاستيراد مقيد بموافقة الجهة المختصة فيما يخص استيراد الجديد من الأجهزة والمعدات والمنتجات الخاضعة للرقابة. [121] فالسلوك يتمثل بالنشاط الذي يتحقق في كل واقعة يتم بها نقل هذه الأجهزة والمعدات والمنتجات من الخارج إلى الدولة وإدخالها إلى الحيز الخاضع للاختصاص الدولة وعادة ما يتم تحديد ذلك الحيز وفقا لاجتياز الخط الجمركي كما تم بيانه في القانون الموحد للجمارك لدول مجلس التعاون. [122] وهذا الإدخال قد يتم عن طريق المنفذ الجوي أو البحري أو البري ويكفي أن يتم بأي طريقة أو وسيلة فبالتالي حظر الاستيراد يعني منع التهريب. وعليه فلتحقق الركن المادي لابد من توافر هذا النشاط والنتيجة والعلاقة السببية. أما فيما يتعلق بالركن المعنوي فالقصد الجنائي هو في صورة الجريمة العمدية ولا مجال للحديث عن غير العمدية ذلك إن المشرع في القانون الموحد ذكر في نطاق المسؤولية والتضامن بعدم جواز الدفع بحسن النية أو الجهل إلا ثبت وجود القوة القاهرة. [123]

وهذا يتفق مع الأصل في الجرائم أن تقع عمدية، والاستثناء أن تكون في صورة الخطأ، وهذا نجده في صياغة المواد المنظمة لهذا الحظر خاصة بالعودة إلى نصوص المشرع البحريني البيئي كمثال عند تناول التلوث من

---

117 / [Author removed at request of original publisher]. (2015, December 17). *1.5 the purposes of punishment*. Criminal Law. Retrieved October 23, 2022, from https://open.lib.umn.edu/criminallaw/chapter/1-5-the-purposes-of-punishment/

118 / مثال المادة (٢) من مواد الإصدار من قانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٥ بشأن إصدار النظام الموحد بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (دولة الكويت)

119 / السيد، طه سعيد. جريمة التهريب الجمركي في دولة الإمارات العربية المتحدة. الفكر الشرطي. 2001. مج. 10، ع. 2، ص. 188-164.

120 / سمير عالية وهيثم سمير عالية، القانون الجزائي للأعمال، منشورات الحلبي، الطبعة الثانية، ٢٠١٨، ص٢١٢

121 / السيد، طه سعيد، المصدر السابق، ص١٦٩

122 / النظام (القانون) الموحد للجمارك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ٢٠٠١، المادة (٤)

123 / المصدر السابق، المادة (١٥٤).

المصادر المتحركة ومخالفة حظر الاستيراد الوارد في المواد (٣٧)، و(٣٨)؛[124] فإن سكوت المشرع عن إيضاح صورة الركن المعنوي في الجريمة بعدم شمولها الصورتين يجزم باعتبار هذه الجريمة من الجرائم العمدية ذات القصد.[125] هذا الاتجاه في تنظيم الركن المعنوي في جريمة التهريب الجمركي يتفق مع الرأي الغالب في الفقه المقارن من طبيعة الجرائم الاقتصادية والمالية، ذلك إن التشدد في إثبات الركن المعنوي قد يقود إلى عدم تطبيق النصوص وتذهب بالتالي العلة من تنظيمها من تحقيق الغرض الذي وضعت من أجله، وبذلك نرى الاتفاق مع الاتجاه الذي أسس إن الجريمة الجمركية هنا هي جريمة مادية بحتة، تقوم دون الحاجة إلى إثبات الركن المعنوي، ولكن فقط بمجرد ارتكاب الفعل المادي.[126]

ويجب التنويه بأن الجريمة ستتحقق سواء تم التصريح عن هذه البضاعة الممنوعة أو لم يتم التصريح بها في البيان الجمركي، أي حتى ولو أعتقد الموظف بمشروعيتها واستوفى الرسم الجمركي في حالة وجوده وأمر الشخص بالانصراف بها. فيتضح من ذلك إنه تتحقق الجريمة مكتملة الأركان حتى لو تجنب الشخص أو خدع الموظفين بمشروعيتها أو الموظفين وقعوا بالخطأ في مشروعيتها، وتعتبر بالتالي في حكم التهريب التام وليس مجرد محاولة. وكذلك فإن العدول الاختياري عن التمسك بالبضاعة الممنوعة لا يمنع تحقق أركان الجريمة ووقوعها. [127]

ثانيا: التلوث نتيجة النقل البحري:

جريمة التلوث من الجرائم التي لها أثر عابر للحدود ولا تقتصر على إقليم منطقة معينة فيمكن أن تكون نتائجها كارثية، وتتعدد وتختلف التعريفات التي يمكن أن نبين بها المقصود بالتلوث على حسب مصدره فقد عرفها بعض الفقه بأنها «وجود أية مادة أو طاقة في البيئة الطبيعية يغير كيفيتها أو كميتها، أو في غير مكانها أو زمانها بما من شأنه الإضرار بالكائنات الحية أو بالإنسان في أمنه أو صحته أو راحته.»[128]

ولا تخرج التعريفات عن كون التلوث هو تغيير أو خلل بالعناصر المكونة للنظام البيئي (النظام الإيكولوجي) بشكل سلبي يؤثر على قدرة إعالة الحياة دون مشاكل وعوائق. [129] فيتضح إن التلوث تتعدد مصادره فقد يكون مصدره الصوت كما في التلوث الضوضائي أو مصدره الاشعاع، وتتعدد المكونات التي يمسها فقد يكون تلوثاً بحرياً أو جوياً أو برياً وبالتالي تختلف المعالجة القانونية لهذا التلوث على حسب مصدره والمكون البيئي الذي يمسه وعلى كذلك درجة تأثيره على البيئة؛ فهناك تلوث يكون ضمن الحدود المسموحة بها قانوناً فيعتبر تلوثاً آمناً غير معاقب عليه، وهنالك المعاقب عليه بأن يكون خطرا تجاوز الحدود الآمنة ، وهنالك القاتل والذي غالبا ما يضع التزاماً على الدولة بضرورة اعلام الدول المجاورة. [130]

ولقد ارتأى الباحثان لدواعي تركيز الدراسة أن يقتصر البحث في نطاق التلوث البحري لأهمية النقل البحري في منطقة الخليج العربي وتحديداً جريمة التصريف.

124 / التشريع البيئي البحريني ٢٠٢٢.

125 / سمير عالية وهيثم سمير عالية، المرجع السابق، ص٢١٦.

126 / المرجع السابق، ص٢١٧.

127 / المرجع السابق، ص٢١٣.

128 / ماجد الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص٢٢.

129 / محمد عارف عبد الأمير (2019)، جريمة تلوث البيئة: دراسة مقارنة بين القانون العراقي والقانون الأردني. (أطروحة ماجستير). جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ص٢٥.

130 / المرجع السابق، ص٢٦.

وقد سبق أن تناولنا في جزئية الإطار التشريعي الجنائي للاقتصاد الأخضر أبرز الأدوات الدولية التي تم المصادقة عليها من قبل دول مجلس التعاون الخليجي وهي الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام 1973 وبروتوكولاتها ومرفقاتها، واتفاقية بازل بشأن التَّحَكُّم في نقْل النفايات الخطرة والتخلُّص منها عبر الحدود لعام 1989، واتفاقية الكويت الاقليمية للتعاون وحماية البيئة البحرية من التلوث وبروتوكولها لسنة1978.

وفضلا عن ذلك فالتشريعات الخاصة بحماية البيئة بجميع دول مجلس التعاون تناولت حماية البيئة من التلوث الذي قد ينتج من النقل البحري سواء كان في صورة تصريف للمخلفات أو الزيت أو حتى الاستخدام غير المشروع للنفايات. والفقرة (٤) من المادة (١) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٢بينت المقصود بتلوث البيئة البحرية فنصت على أنه «...إدخال الإنسان في البيئة البحرية، بما في ذلك مصاب الأنهار، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مواد أو طاقة تنجم عنها أو يحتمل أن تنجم عنها آثار مؤذية، مثل الإضرار بالموارد الحية والحياة البحرية، وتعريض الصحة البشرية للأخطار، وإعاقة الأنشطة البحرية، بما في ذلك صيد الأسماك وغيره من أوجه الاستخدام المشروعة للبحار، والحط من نوعية قابلية مياه البحر للاستعمال، والإقلال من الترويح؛».[131]

ومن هنا لابد أن نبين أن ليس كل تلوث للبيئة البحرية ناتج من نقل بحري يؤدي إلى قيام المسؤولية الجنائية لمرتكبه سواء أكان شخص طبيعياً أو اعتبارياً ، فالقواعد العامة في قانون العقوبات بشكل عام تأخذ بموانع المسؤولية الجنائية والتي من ضمنها حالة الضرورة، والتي بموجبها يكون الشخص ذاته أو غيره أو ماله أو أموال غيره في حالة تهديد ضرر جسيم ولا يكون لدى الشخص إلا أن يدفع هذا الضرر إلا بفعل يخالف القانون، ويطبق ذلك على حوادث التصريف في النقل البحري وحدوث التلوث؛[132] بالتالي فلنفترض إن هناك سفينة بحرية حدث بها عطب وللحفاظ عليها من الغرق بمن عليها كان لابد من التخلص من الحمولة التي على ظهرها في البحر وذلك حماية لأرواح من عليها، وأدى إلقاء هذه الحمولة لإحداث ضرر في البيئة البحرية من كائنات بحرية ففي هذه الحالة تمتنع المسؤولية الجنائية على الربان والطاقم وكذلك الشركة المالكة كشخص معنوي، وذلك لأن الاندفاع للقيام بفعل التلوث لم يكن بمحض إرادة الشركة أو ممثليها وإنما تم الاضرار من خلال القيام بفعل إلقاء الحمولة فحدوث التلوث لقيام حالة الضرورة، والتي يجب أن تتوافر لقيامها الشروط الآتية:

1. خطر جسيم يهدد الحياة أو المال.
2. أن يكون الخطر وشيكاً.
3. لا سبيل لتجنب الخطر إلا بارتكاب الفعل الذي أدى للتلوث.
4. التناسب بين الفعل الذي أدى للتلوث مع الخطر الحال.[133]

وهذه مسألة واقع تخضع لتقدير محكمة الموضوع بلا رقابة عليها من محكمة التمييز في ذلك.[134]

131 / قائمة بالدول الموقعة، المنظمة، والمصادقة:
United Nations. (n.d.). *United Nations Convention on the Law of the Sea*. UN, United Nations, UN treaties, treaties. Retrieved October 23, 2022, from https://treaties.un.org/pages/ViewDetailsIII.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=XXI-6&chapter=21&Temp=mtdsg3&clang=_en

132 / محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات- القسم العام، دار النهضة العربية، الطبعة الثامنة،٢٠١٨، ص٦٦٦-٦٨٨

133 / المرجع السابق.

134 / محكمة تمييز دبي، الطعن رقم (813) لسنة 2004، جلسة 18 / 1 / 2004م.

وهـذه القواعـد العامـة انعكسـت بشـكل واضـح فـي النصـوص الخاصـة فـي المسـؤولية الجنائيـة فـي تشـريعات البيئـة الخليجيـة فقـد جـاءت مفـردات المـادة (١١٤) مـن التشـريع البيئـي البحرينـي، والمـادة (٨٩) مـن التشـريع البيئـي الإماراتـي، والمـادة (١٥٣) مـن التشـريع الكويتـي متطابقـة مـع اختلافـات طفيفـة بالنـص علـى ألا تسـري العقوبـات بموجـب القانـون البيئـي فـي حـالات التلـوُّث الناشـئة عـن:

١. تأمين سلامة الوسيلة البحرية أو الأرواح.

٢. التفريغ الناتج عن عطَب بالوسيلة البحرية أو أحد أجزائها.

٣. ألا يكون العطب قد تم بمعرفة الربَّان أو المسئول عنها بهدف تعطيلها أو إتلافها أو نتيجة إهمال

٤. تـم اتخـاذ قبـل وبعـد العطَـب جميـع الاحتياطـات الكافيـة لمنْـع أو تقليـل آثـار التلـوُّث، وتـم الاخطـار وفقـاً للإجـراءات القانونية.

وهـذا أيضـا اتجـاه التشـريع البيئـي القطـري فـي المـادة (٧٤)، والتشـريع البيئـي العمانـي فـي المـادة (١٢)، والتشـريع البيئـي السـعودي فـي المـادة (٣٣) مـن الفصـل السـابع الخـاص بالطـوارئ والكـوارث البيئيـة.

ومـن هنـا لابـد أن نتنـاول كيفيـة نهـوض المسـؤولية الجنائيـة عـن جريمـة التلـوث البحـري بطريـق التصريـف. فالتلـوث البحـري قـد يكـون فـي صـورة فعـل إلقـاء للتصريـف أو تسـبب فـي التصريـف،[135] فالركـن المـادي يتمحـور بتحقـق السـلوك الإجرامـي فـي جريمـة التلـوث فـي فعـل التلـوث نفسـه ويكـون ذلـك بإدخـال المـواد الملوثـة للبيئـة البحريـة سـواء بفعـل الإضافـة أو بإلقـاء أو تسـريب مـواد ملوثـة أو الامتنـاع عـن اتخـاذ الإجـراءات التـي فرضهـا القانـون، فبالتالـي المتطلـب هـو حـدوث سـلوك سـلبي أو إيجابـي وفقـاً لنـص القانـون الـذي يعالـج المسـألة للسـلوك الإجرامـي ويكـون فـي صـورة أعمـال خارجيـة.[136] فضـلا عـن ذلـك فـإن الركـن المـادي كمـا فـي أي جريمـة لابـد أن تتوافـر النتيجـة بجانـب السـلوك وتربـط بالتالـي بيـن السـلوك والنتيجـة علاقـة سـببية وفـق الأحـكام العامـة. ويجـب التنويـه إن النتيجـة تتمثـل فـي الاعتـداء علـى المصلحـة التـي يحميهـا القانـون سـواء بالإضـرار بالبيئـة أو تهديدهـا بالخطـر. [137]

أمـا بالنسـبة للركـن المعنـوي لقيـام هـذه الجريمـة فلابـد مـن توافـر القصـد الجنائـي سـواء بصـورة القصـد المباشـر أو القصـد الاحتمالـي،[138] ولا مجـال للحديـث عـن الجرائـم غيـر العمديـة هنـا وهـذا يتضـح مـن خـلال تفحـص نصـوص التشـريعات البيئيـة وعموميتهـا فـي صياغتهـا بجميـع دول مجلـس التعـاون التـي أسسـت المسـؤولية الجنائيـة بشـكل عـام عـن جميـع جرائـم البيئـة وليـس الخضـراء منهـا فقـط.[139]

مـا تـم بحثـه فـي هاتـان الجريمتـان تطبيـق علـى أهـم الجرائـم الخضـراء الأوليـة، فالجرائـم الخضـراء الأوليـة الماسـة بالاقتصـاد الأخضـر هـي تلـك التـي مـن ترتبـط باسـتخدام مـواد أو وسـائل غيـر صديقـة للبيئـة تؤثـر علـى الاقتصـاد سـواء ارتبطـت بوسـائل أو طريقـة الإنتـاج أو النقـل أو تحصيـل الربـح.

135 / عمراني نادية. (n.d.). -المسؤولية الجنائية عن تلويث البيئة الطبيعية-البيئة البحرية نموذجا. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية (٩)٣ , ١٤٣-١١٩.
منيـر الفتنـي، الحماية الجنائية للبيئة البحرية من التلوث، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠١٣

136 /المرجع السابق

137 /الشريف نايف سلطان. (2015). مجلة جامعة الملك عبد العزيز-الاقتصاد والإدارة. جرائم البيئة وعقوباتها في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة 1(29) , 215–272. https://doi.org/10.4197/eco

138 / محمد عارف عبد الأمير، مرجع سابق، ص٥٢

139 / المرجع السابق، ص٤٩-٥٠

مثال ذلك جريمة التصحر، استخدام المياه الصرف وتدويرها، التجارة غير المشروعة في الحياة البرية، التجارة غير المشروعة في النفايات الخطرة، الصيد غير القانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه، قطع الأشجار غير القانوني وما يرتبط بها من تجارة في الأخشاب المسروقة، [140] والتي ستكون محور دراسات قادمة إن شاء الله.

الفرع الثاني: الجرائم الماسة بالاقتصاد الأخضر الثانوية وتقييم مدى فعالية المواجهة الجنائية[141]

بينا فيما سبق إن هناك مصطلح الجرائم الخضراء الثانوية يطلق على الجرائم التي في أساسها يمكن أن ترتكب في مواجهة أي مصلحة محمية ليس بالضرورة أن تكون ذات طابع بيئي، ولكن يترتب على هذه الجريمة إضرار أو خرق لمصالح بيئية أو قواعد تتعلق بالبيئة واستمرارية الاقتصاد الأخضر، وفي العادة يكون تنظيم هذه الجرائم الثانوية عبر القواعد العامة في قوانين العقوبات كجرائم الرشوة والاحتيال أو عبر قوانين خاصة تعالج هذه الجريمة بشكل عام كقوانين مكافحة الإرهاب.

والجدير بالذكر إن عدداً من هذه الجرائم الخضراء الثانوية يكون عابراً للحدود وقد يثير مشاكل دولية تتعلق بمسائل جنائية ومدنية سواء بسبب نطاق ارتكاب الجريمة أو لضحاياها.

أوضح مثال على ذلك تفجير سفينة Rainbow Warrior التابعة لمنظمة Greenpeace في سنة ١٩٨٥. وتتلخص هذه القضية إن هنالك عميلين فرنسيين تم إدانتهما بتفجير وتدمير السفينة عندما كانت في نيوزيلندا، حيث كانت هذه السفينة في طريقها للاحتجاج ضد مخطط فرنسي لتجربة نووية، وقد أسفرت هذه العملية بإضرار السفينة ووفاة مصور على كان متنها. وقد انتهى هذا النزاع بين كل من فرنسا ونيوزيلندا من خلال إجراءات التحكيم الدولية من قبل الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك.[142] وبما أن هذه الدراسة تتعلق بقوانين محلية خاصة بدول مجلس التعاون فأننا لن نتناول الطبيعة الدولية للجرائم الخضراء، ولكن يمكننا الانتهاء إلى أن أهم الجرائم الخضراء الثانوية المتعلقة بالجانب الاقتصادي تم تغطيتها بقوانين دول مجلس التعاون، وما سنتناوله هنا هو مجرد أمثلة لبعضها.

أولا: جرائم الرشوة والجرائم الإرهابية:

جميع دول مجلس التعاون نظمت في قانون عقوباتها جريمة الرشوة بنصوص عامة عالجت المسألة سواء ارتكبت هذه الجريمة في القطاع العام أم الخاص. حيث يمكن تصور جريمة الرشوة في سياق تجنب تطبيق الأنظمة البيئية حيث ترتبط بجرائم الفساد، وهنالك تنظيم تشريعي بجميع دول مجلس التعاون والذي هو تطبيق وتنفيذ لمصادقتها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بجانب المبادرات لمحاربة جرائم الفساد على تنوعها كخط مكافحة الفساد بمملكة البحرين. [143]

كذلك فيما يتعلق بالجرائم الإرهابية فأننا نرى قوانين مكافحة الإرهاب وتمويله تضمنت حظر غسل الأموال

140 / White, R., & Graham, H. (2015). Greening justice: Examining the interfaces of criminal, social and ecological justice. *British Journal of Criminology*, *55*(5), 845–865. https://doi.org/10.1093/bjc/azu117

141 يطلق الفقه الغربي على هذا النوع من الجرائم مسمى الجرائم الخضراء الثانوية.

142 / France-New Zealand Arbitration Tribunal, 82 I.L.R. 500 (1990).

143 / مكافحة الفساد. bahrain.bh. (n.d.). Retrieved October 28, 2022, from https://www.bahrain.bh/new/ar/anticorruption_ar.html

المتحصلة من الجرائم التي تتعلق بحماية البيئة والمخلفات الخطرة[144]، وتتسم هذه القوانين بتوفيرها للإجراءات القانونية التي تتسم بالسرعة في اتخاذها[145] مراعاةً لطبيعتها الخطيرة على الاقتصاد والبيئة لكون هذه الجرائم المتعلقة بغسل الأموال آثارها غالبا ما تكون عابرة لحدود الدولة. وبالتالي نستطيع أن ننتهي إلى أن هنالك تنظيم كافٍ تشريعي في دول مجلس التعاون فيما يخص أهم الجرائم الخضراء الثانوية وأكبرها أثراً على الاقتصاد والأمن الوطني.

الجدير بالذكر إن كانت بعض الجرائم الخضراء الأساسية التي نص عليها المشرعين في قوانين البيئة الخاصة كما استعرضناها آنفاً يجوز فيها التصالح فيها بين جهة الإدارة و مرتكب الفعل المضر بالبيئة وفق شروط كما فعل المشرع البيئي البحريني. [146]

إلا أن مثل هذا الحل البديل لإنهاء الدعوى الجنائية لا ينطبق على معظم الجرائم الخضراء الثانوية وذلك لآثارها الخطيرة على الأمن والسلم الوطني حيث لم يتم النص عليها في الأساس لمعالجة أضرار بيئية كما في جرائم الإرهاب والقتل. فتصميم العقوبة للجرائم التي يمكن تصنيفها ضمن الجرائم الخضراء الثانوية غالبا ما تتركز على تحقيق الردع العام بالدرجة الأولى من خلال النص على عقوبات قاسية تتناسب مع حجم الخطورة الإجرامية لمقترف هذه الجرائم؛ لكن يجب ألا يفهم من ذلك إن التشريع البيئي الخاص والذي نظم الجرائم الخضراء الأولية تضمن جزاءات تهدف فقط لتحقيق أغراض الرد والتعويض والتأهيل، بالعكس فقد ضمت هذه التشريعات بعض العقوبات التي غالت في الردع العام بتضمنها عقوبات قاسية بطريقة تتناسب مع خطورة الجريمة وما يترتب عليها مثال ذلك المشرع البيئي الإماراتي عندما نص على عقوبة تصل إلى الإعدام[147] كجزاء لانتهاك الحظر الوارد على ((...استيراد أو جلب المواد أو النفايات النووية أو دفنها أو إغراقها أو تخزينها أو التخلص منها بأي شكل في بيئة الدولة...))،[148] فإعطاء القاضي السلطة التقديرية الاختيار النوعية بين عقوبة الإعدام وعقوبة السجن المؤبد بجانب إعطاءه السلطة التقديرية بالتدرج الكمي النسبي في صورة الغرامة التي حدها الأدنى مليون درهم والاقصى عشرة ملايين يتناسب مع الخطورة التي تحدثها المواد والنفايات النووية من أمراض خطيرة واعتلالات [149]، وتحورات تصيب الجينات الوراثية؛[150] كذلك فرض المشرع في حالة الحكم بهذه الجريمة بأن يتم إعادة تصدير النفايات الخطرة والنووية محل الجريمة على نفقة المحكوم عليه الخاصة. فنرى المشرع في تصميمه أغراض العقوبة لانتهاك فعل الحظر في هذه المادة قد تبنى بالدرجة الأولى الردع العام ومن ثم الخاص فالقصاص والعدالة وبالتالي فرض عقوبة الغرامة واقتران ذلك بإعادة التصدير والذي يمثل غرض التعويض والرد. ([151])

144 / مثاله المشرع البحريني في المرسوم بقانون رقم (4) لسنة 2001 بشأن حظْر ومكافحة غسْل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة (٢)، والمشرع الإماراتي في القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2002 في شأن تجريم غسل الأموال 2002، المادة ٢/٢/ج.

145 / من قبيل ذلك ما أتاحه المشرع البحريني من تخصيصه لوحدة منفذة يعينها وزير الداخلية ضمن صلاحياتها إمكان استصدار من النيابة العامة في حال توافر دلائل بارتكاب شخص أو شروعه أو اشتراكه في جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلزام المتهم او أي شخص بتسليم السندات والسجلات والأوراق أو دخول الأماكن العامة أو الخاصة لضبط الأشياء؛ بجانب إمكانها إصدار امر بالتحفظ في حالة خشية التصرف في الأموال مع عرض الأمر على النيابة العامة خلال ٣ أيام. وهذه إجراءات خاصة ليست متاحة في جميع الجرائم لما لهذه الجريمة من خصوصية. قانون حظْر ومكافحة غسْل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة (٦).

146 / قانون البيئة البحريني، المادة (١١٥).

147 / المادة (٧٣) .

148 / المادة (٦٢).

149 /Kumari, H., & Singh, R. (2018). Health Hazards and Nuclear Safety in Today's Context. *International Journal of African and Asian Studies*, *51*, 20–23.

150 / لمزيد من المعلومات القانونية المتعمقة حول السلطة التقديرية للقاضي في اختيار العقوبة الجنائية اطلع على:
أكرم نشأت إبراهيم- الحدود القانونية لسلطة القاضي الجنائي- دار الثقافة-1998

151 /*1.5 the purposes of punishment*. Criminal Law, (2015, December 17).

ثانيا: مدى فعالية المواجهة الجنائية:

ومن منطلق حماية البيئة لابد من تحقيق العدالة الخضراء،[152] والتي تشمل تبنى سياسة الاقتصاد الأخضر والذي بموجبه لابد للاقتصاد أن يولي رعاية للروابط الحيوية بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة فتتحول عمليات الإنتاج وكذلك طرق الاستهلاك إلى نهج يقلل النفايات فالتلوث ويؤدي بالتالي للاستخدام النظيف للموارد وتعزيز الاقتصاد والتجارة المستدامة بشكل يحافظ على تقدم الدولة اقتصادياً والمستوى المعيشي؛ لهذا نرى كل من السعودية[153] والامارات[154] والبحرين[155] تبني خطة للوصول للحياد الصفري، بل وان السعودية قد بدأت تنفيذ مشروع أول مدينة خضراء ذكية بالعالم في منطقة نيوم.[156]

لكن التساؤل هل هذا يعني السياسات والتشريعات الموجودة بدول مجلس التعاون كافية لوجود واستمرار الاقتصاد الأخضر؟

للإجابة عن ذلك لابد من تفحص أمرين الأول البنية الموجودة من سياسات وتشريعات أي الناحية النظرية، والثاني الواقع العملي في دول مجلس التعاون. فيما يتعلق بالناحية النظرية من أساس كامن في صورة مبادرات نستطيع القول إنها كافية بل رائدة في مجال البيئة متمثلة فيما ذكرناه من رؤى تبنتها دول مجلس التعاون. أما من خلال ما استعرضناه في هذا المبحث من أساس سياسي وتحديداً تشريعي عند معالجة الجريمة الخضراء في دول مجلس التعاون يتضح لنا أن مشرعي دول مجلس التعاون عند تصميمهم للتشريعات البيئية من الناحية الجنائية قد تبنوا النهج الحديث في التشريعات الجنائية من العدالة التصالحية والإصلاحية في معالجة الجرائم البيئية بشكل عام والخضراء بشكل خاص.

فتبنت هذه التشريعات أغراض عقوبة متنوعة ولم تقصرها على الأغراض الكلاسيكية المتمثلة بالردع بنوعيه العام والخاص، وتم ذلك بما يتناسب مع كل نوع جريمة من حيث أثارها وخطورتها الاجرامية سواء للفعل أو لمرتكب الجريمة فالغرض من هذه العقوبات بالدرجة الأولى حماية البيئة. غير إن هذا لا يعني كفاية التشريعات من حيث معالجتها للجريمة الخضراء فالاقتصاد الأخضر فيجب إعادة ضبط صياغة وتدقيق القوانين والحوافز القائمة، حيث ما تزال بعض المعالجات لبعض أنماط السلوك في الجرائم الخضراء لا يتناسب مع غرض العقوبة كما رأينا في

152 / يشمل تحقيق هذه العدالة ليس فقط التركيز على الجانب الاقتصادي من خلال الاتجاه إلى الاقتصاد الصديق للبيئة والذي يحافظ عليها أو يستخدم المواد غير الضارة بها، بل يشمل أن تتحقق البيئة النظيفة التي لا تؤثر على الكائنات الحية في كل المجالات فتشمل خلق وظائف خضراء وإيجاد تعليم يقوم من هذا المنطلق والفكر. وما يترتب على ذلك تخفيف للفوارق الصحية وتحقيق العدالة المناخية وغيرها من مواضيع واهداف.
أمال أرجيلوس وحمزة خيرجة، (2015)، الاقتصاد الأخضر ودوره في تنمية الوظائف الخضراء، التكامل الاقتصادي 3(3), 79–104.

153 /حبتور الرياض: عبد الهادي. (n.d.). في خطوة تاريخية... السعودية للحياد الصفري للكربون في 2060. الشرق الأوسط. Retrieved October 29, 2022, from https://aawsat.com/home/article/3262856/%D9%81%D9%8A-%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A9-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%81%D8%B1%D9%8A-2060-%D9%84%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%A8%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A

154 / المبادرة الاستراتيجية للحياد المناخي 2050. تصدي دولة الإمارات للتغير المناخي - البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة. n.d.). Retrieved October 29, 2022, from https://u.ae/ar-ae/information-and-services/environment-and-ener-)gy/climate-change/theuaesresponsetoclimatechange

155 / مملكة البحرين تعلن استهدافها للوصول للحياد الصفري في العام 2060. وكالة أنباء البحرين. (n.d.). Retrieved October 29, 2022, from https://www.bna.bh/2060.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1%2BDl6NArBYoErpfVYErw-b3avs%3D

156 ذا لاين. NEOM. (n.d.). Retrieved October 29, 2022, from https://www.neom.com/ar-sa/regions/the-line?utm_source=google&utm_medium=cpc&utm_campaign=theline&utm_term=text&utm_content=ar-generickeywords&gclid=Cj0KCQjwpeaYBhDXARIsAEzItbE1Wrc9I2jglhL2x_OU3rB-4vWh-GDP6T_-beG-Mt-xwEcWbbulel1kaAm4FEALw_wcB

ضآلة بعض العقوبات خاصة المالية والتي هي في أحيان كثير تكون الرادع العام خصوصا فيما يتعلق بمسؤولية الشخص المعنوي.

فلابد من التركيز على عدم الفصل بين المشكلة الاجتماعية للجريمة الخضراء وآثارها على البيئة وبين الحاجة إلى إعادة تأهيل مرتكبي الجرائم الخضراء والمشاكل البيئية وبالتالي تحقيق الوعي المجتمعي بالبيئة وأهميته عند إعداد وتعديل التشريعات بشكل خاص؛ [157] وعليه لابد من التوسع في العقوبات البديلة التي يكون محورها العمل البيئي في نطاق الحفاظ على البيئة الخضراء وكذلك الوساطة الجنائية في المجال البيئي كلما أمكن، أي تبني العدالة التصالحية بشكل يحقق الحماية الجنائية للاقتصاد الأخضر من ناحية نظرية. [158]

أما من ناحية واقعية فأنه من الصعب التقييم الدقيق في ظل غياب الدراسة التحليلية لواقع تطبيق القوانين الخضراء وعليه لابد من عقد الدراسات الإحصائية وتحليلها لمعرفة كيف نستطيع تطوير ما هو موجود في دول مجلس التعاون أو المحافظة عليه؛ ولكن عند تفحص بعض اعتراضات الناشطين البيئيين في منطقة دول مجلس التعاون من توسع عمليات بناء ودفن لإقامة مشاريع اقتصادية، فإن ذلك يثير التساؤل عن مدى جدوى وصحة وجدية الدراسة البيئية للمشروع الموجودة في التشريعات الخليجية.

الخاتمة

على الرغم من وجود التشريعات التي تعزز وتدعم حماية البيئة والطبيعة في دول مجلس التعاون الخليجي على اختلافها ، والتي تناولت مختلف الجوانب من عوادم السيارات والطاقة المتجددة إلى تلوث جميع مكونات البيئة إلا أن ماتزال هنالك تحديات اقتصادية تكمن في توفير أسواق وبنى تحتية تشريعية دولية وبروتوكولات تجارة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كل ذلك في سبيل تحقيق الأمن البيئي كأحد عناصر الأمن الإنساني؛ وهذا ما يقودنا الى جملة من النتائج والتوصيات كالآتي:

أولا: النتائج:

- يسهم الاقتصاد الأخضر في تحقيق تنمية مستدامة، كونه يأخذ بعين الاعتبار استهلاك وإنتاج مستدامين بالإضافة إلى تخفيف استهلاك الموارد.
- دولة الإمارات العربية المتحدة هي الأولى خليجياً في الترتيب بالنسبة لكل من مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي ومؤشر الأداء البيئي، والذي يعود إلى تنفيذ الإمارات للعديد من المشاريع الخضراء والتي تجعل منها دولة رائدة في مجال الاقتصاد الأخضر.
- تحقيق دول مجلس التعاون الخليجي أداءً متدنياً في الاقتصاد الأخضر، وذلك وفق المؤشرات المدروسة، وذلك على الرغم من المبادرات الكثيرة التي تخطط هذه الدول لأن تقوم بها ولكن

١٥٧ / (White, R., & Graham, H. (2015.

١٥٨ Centemeri, L., Topçu, S., Burgess, J. P., Natali, L., & Matthew Hall. (2021). A green criminological approach to environmental victimization and reparation (A case for environmental restorative justice). In *Rethinking post-disaster recovery: Socio-anthropological perspectives on repairing environments* (1st ed., p. ٢٠). Routledge essay.

هـذه المبـادرات لـن تظهـر آثارهـا مباشـرة فهـي تحتـاج إلـى فتـرة زمنيـة.

- أظهـرت النتائـج التحليليـة ضعـف دولـة الكويـت فـي ملـف إدارة النفايـات، وضعـف كل مـن قطـر وعمان فـي تحقيـق ترتيـب عـالٍ فـي مؤشـر الأداء البيئـي وخاصـةً بالنسـبة لتلـوث الهـواء وتغيـر المنـاخ.

- الحمايـة للاقتصـاد الأخضـر مؤكـدة مـن خـلال الجانـب النظـري بوجـود أرضيـة تشـريعية إلا إنـه لعـدم معرفـة واقـع الحمايـة لقصـور وسـائل القيـاس والرصـد فـإن فعاليـة الحمايـة الجنائيـة هـي جزئيـة.

- **بنـاء التشـريعات المعنيـة بالاقتصـاد الأخضـر علـى مفاهيـم العدالـة الجنائيـة المعاصـرة وذلـك يعـود لحداثـة هـذه التشـريعات.**

التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة نوصي بما يأتي:

- نقتـرح علـى المشـرع البحرينـي فـي قانـون البيئـة معالجـة مسـؤولية الشـخص المعنـوي بصـورة واضحة تبتعـد عـن مجـال التأويـلات حيـث تفهـم هـذه المسـؤولية مـن خـلال طبيعـة بعـض العقوبـات والنـص فـي مقدمـة القانـون ببيـان أن الشـخص يشـمل الشـخص الطبيعـي أو الاعتبـاري؛ خصوصـا وإن النصـوص العامـة بقانـون العقوبـات لـم تـورد نـص خـاص يعالـج مسـؤولية الشـخص الاعتبـاري.

- نقتـرح زيـادة التخصـص الشـرطي والقضائـي عنـد مباشـرة الدعـاوى الماسـة بالبيئـة والاقتصـاد الأخضـر بجميـع دول مجلـس التعـاون الخليجـي، كمـا فعـل المشـرع الكويتـي بإنشـائه وحـدة بـوزارة الداخليـة تسـمى ب»شـرطة البيئـة» والمشـرع السـعودي بإنشـائه نيابـة خاصـة للجرائـم البيئـة.

- نقتـرح التوسـع فـي تسـوية الجرائـم البيئـة بالتصالـح مـع جهـة الإدارة والتـي يمكـن أن تفعـل مـن هـذا المنطلـق الأخـذ بنظـم العدالـة الجنائيـة الحديثـة الوسـاطة الجنائيـة مثلمـا اتجـه المشـرع البحرينـي، حيـث إن غـرض العقوبـة فـي هـذا النـوع مـن الجرائـم لا تقـوم بالدرجـة الأولـى علـى الـردع العـام بقـدر مـا هـو الحفـاظ علـى البيئـة وإعـادة الحالـة إلـى مـا كانـت عليـه ولتحقيـق الغايـة مـن القوانيـن البيئيـة مـن التحـول للاقتصـاد الأخضـر.

- اسـتصدار تشـريعات للعقوبـات البديلـة فـي جميـع دول مجلـس التعـاون الخليجـي بحيـث يكـون مـن ضمـن العقوبـات العمـل فـي مجـالات تحسـن مـن البيئـة وتقليـل التلـوث كالعمـل الزراعـي والعمـل فـي قطاعـات الطاقـة المتجـددة بمـا يسـهم فـي تعزيـز الوعـي والإلمـام حتـى لـدى المحكـوم عليهـم حـول الاقتصـاد الأخضـر .

- ضـرورة تضميـن التنميـة المسـتدامة والاقتصـاد الأخضـر ضمـن رؤيـة دول مجلـس التعـاون الخليجـي فـي العشـرين سـنة القادمـة عبـر خطـة متكاملـة ومبـادرات واضحـة تقسـم علـى هـذه الـدول كل حسـب امكانياتهـا وقدراتهـا الماليـة وطبيعتهـا الجغرافيـة والبيئيـة.

- العمـل علـى إلزاميـة لجـوء الجهـات الحكوميـة والقطـاع الخـاص فـي دول مجلـس التعـاون الخليجـي لوسـائل قانونيـة للوصـول إلـى اقتصـاد أخضـر مـن خـلال أن تكـون السـندات الحكوميـة خضـراء وأن يتـم إحـداث تحـول فـي الأنظمـة الضريبيـة ناحيـة الضرائـب الخضـراء، وكذلـك ضـرورة أن تتولـى

البنوك المركزية إلزام البنوك التجارية والمصارف الإسلامية بأن تفرض شروطا للتمويلات الاستثمارية بما يضمن استخدامها في مشروعات صديقة للبيئة.

- ضرورة استصدار تشريعات توجب الاعتماد على الطاقة المتجددة في كافة الدول الخليجية بما يقلل من الأضرار الناجمة عن استخدام الموارد الأخرى التي تزيد من انبعاثات الكربون.
- تشكيل لجان لمراقبة جودة المياه والهواء وبناء المزيد من السدود لاستغلال مياه الأمطار الموسمية والتي يمكن استخدامها لأهداف زراعية.
- العمل على تحسين طرق معالجة المياه بالإضافة إلى تبني مشاريع تتعلق بتحلية مياه البحار بشكل أكبر.
- تشكيل لجنة مركزية عليا للاقتصاد الأخضر مشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي وتتضمن مهامها اقتراح التوجيهات الاستراتيجية والمتابعة لكافة المشاريع المخططة بالإضافة إلى تقييم نتائجها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- بث الوعي البيئي بين الأفراد والمؤسسات عن طريق توظيف وسائل الإعلام المختلفة لإبراز أهمية التحول لاقتصاد أخضر في هدف تحقيق تنمية مستدامة.
- بث الوعي بين الأفراد من خلال التلفزيون والراديو الحكومي حول أنماط الاستهلاك المستدام والإنتاج المستدام وتعزيز الاستثمارات الخضراء والضرائب الخضراء وغيرها.
- تضمين الوعي البيئي في المناهج الدراسية الابتدائية والاعدادية والتعليم الجامعي لتوعية الأجيال القادمة حول أهمية «اقتصاد أخضر لتحقيق تنمية مستدامة».
- تخصيص ميزانيات ضمن قوانين اعتماد الميزانية العامة لدول مجلس التعاون تضمن الإنفاق على البحث العلمي فيما يخص اختراع آليات جديدة أقل تكلفة وأكثر سرعة فيما يخص مشاريع الطاقة المتجددة وغيرها.
- اهتمام كل من دولة قطر وسلطنة عمان بالمناخ والتقليل من انبعاثات الغازات وتلوث الهواء وذلك نتيجة لتحقيقها أداء متدن فيما يخص هذه المؤشرات.
- اهتمام مملكة البحرين بقطاع الزراعة والعمل على إطلاق مبادرات تشجير في غالبية مدن البحرين.
- اهتمام الكويت بإدارة النفايات بشكل أكبر وأن تقوم بتطوير نظام خاص لإدارتها.
- اهتمام المملكة العربية السعودية بمناخها بشكل أكبر وتبني سياسات واستراتيجيات من شأنها أن تقلل من انبعاثات التلوث في المملكة.
- أهمية عقد إحصائيات ودراسات تحليلية جامعة لدول مجلس التعاون لإمكان قياس كفاية الحماية المتوفرة للاقتصاد الأخضر واستمراره، خصوصاً ما تعلق بالحماية الجنائية.
- تبني المستجد في الفقه الغربي في مجال العلوم الجنائية كمصطلح «العلوم الجنائية الخضراء» وما تمخض عنها من علوم، كونها علوم حديثة تعنى بجزء كبير منها بتحقيق التنمية المستدامة

التـي تعـد أحـد غايـات القانـون الملحـة فـي الوقـت الحالـي. مـن ذلـك الأخـذ بمصطلـح «الجرائـم الخضـراء» للتفرقـة بيـن هـذا النـوع مـن الجرائـم الماسـة بالاقتصـاد الأخضـر فـي جـزء منهـا والجرائـم البيئيـة ذات المعنـى الواسـع.

المراجع

القوانين:

1. الدستور الاتحادي لدولة الإمارات
2. دستور مملكة البحرين
3. النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية
4. دستور سلطنة عمان
5. دستور دولة قطر
6. دستور دولة الكويت
7. النظام (القانون) الموحد للجمارك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ٢٠٠١
8. النظـام الموحـد بشـأن المـواد المسـتنفذة لطبقـة الأوزون لـدول مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة ٢٠١٢
9. القانـون الاتحـادي رقـم (٣٩) لسـنة ١٩٩٢ فـي شـأن إنتـاج واسـتيراد وتـداول الأسـمدة والمصلحـات الزراعيـة (الإمـارات)
10. القانون الاتحادي رقم (24) لسنة 1999م في شأن حماية البيئة وتنميتها (الإمارات)
11. المرسـوم بقانـون رقـم (4) لسـنة 2001 بشـأن حظْـر ومكافحـة غسْـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب (البحريـن)
12. مرسوم سلطاني رقم ١١٤ / ٢٠٠١ بإصدار قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث (عمان)
13. القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2002 في شأن تجريم غسل الأموال (الإمارات)
14. قانون رقم (4) لسنة 2002 بتنظيم صيد الحيوانات والطيور والزواحف البرية (قطر)
15. المرسـوم بقانـون رقـم (20) لسـنة 2002 بشـأن تنظيـم صيـد واسـتغلال وحمايـة الثـروة البحريـة، المعـدَّل بالمرسـوم بقانـون رقـم (45) لسـنة 2012 (البحرينـي)
16. مرسوم بقانون رقم (30) لسنة 2002 بإصدار قانون حماية البيئة (قطر)
17. قانون رقم (11) لسنة 2004 بإصدار قانون العقوبات القطري
18. قانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٤ في شأن إصدار قانون حماية البيئة ولائحته التنفيذية (الكويت)

19. قانون رقم (54) لسنة 2014 بالموافقة على قانون (النظام) الموحد بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (البحرين)

20. قانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٥ بشأن إصدار النظام الموحد بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (دولة الكويت)

21. قانون رقم (19) لسنة 2015 بإصدار النظام الموحد بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية **(قطر)**

22. مرسوم سلطاني رقم ٧ / ٢٠١٨ بإصدار قانون الجزاء (عمان)

23. نظام البيئة الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/165) وتاريخ 19/11/1441هـ (السعودية)

24. المرسوم بقانون اتحادي رقم٣١ لسنة ٢٠٢١ بشأن الجرائم والعقوبات

25. قانون رقم (7) لسنة 2022 بشأن البيئة (البحرين)

26. القرار الوزاري رقم 1126 لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم 2008/2411 بشأن الهيكل والدليل التنظيمي لوزارة الداخلية. (الكويت)

قرار مجلس الوزراء رقم (39) لسنة 2021 بشأن اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (12) لسنة 2018 في شأن الإدارة المتكاملة للنفايات (الإمارات)

المصادر العربية

الكتب العامة والمتخصصة

1. أحمد لطفي السيد- أصول الظاهرة الإجرامية (الإشكاليات البحثية - النظريات التفسيرية - العوامل الإجرامية) - ط1 دار النهضة العربية- 2003

2. أكرم نشأت إبراهيم- الحدود القانونية لسلطة القاضي الجنائي- دار الثقافة-1998

3. برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2011). نحو اقتصاد آخر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر-مرجع لواضعي السياسات

4. سمير عالية وهيثم سمير عالية، القانون الجزائي للأعمال، منشورات الحلبي، الطبعة الثانية، ٢٠١٨

5. سيدي محمد الحمليلي- السياسة الجنائية»بين الاعتبارات التقليدية للتجريم و البحث العلمي في مادة الجريمة»- جامعة أبوبكر بلقايد- 2012/2011

6. فوزية عبدالستار- مبادئ علم الإجرام و علم العقاب- دار النهضة العربية 1985- الطبعة الخامسة

7. ماجد الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٧

8. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات- القسم العام، دار النهضة العربية، الطبعة الثامنة،٢٠١٨

الدوريات

9. ابراهيمي سهام وخليفي محمد، تفعيل المسؤولية الجنائية للحد من الجرائم البيئية في التشريعات العربية دراسة مقارنة، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، العدد٤-٢، ٢٠١٤

10. السيد، طه سعيد. جريمة التهريب الجمركي في دولة الإمارات العربية المتحدة. الفكر الشرطي. 2001. مج. 10، ع. 2

11. المالكي، عبد الله بن محمد. (2017). التحول نحو الاقتصاد الأخضر: تجارب دولية. المجلة العربية للإدارة، 4 (37)

12. الشريف نايف سلطان. (2015). مجلة جامعة الملك عبدالعزيز-الاقتصاد والإدارة. جرائم البيئة وعقوباتها في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة 1(29)

13. أمال أرجيلوس وحمزة خيرجة ، (2015)، الاقتصاد الأخضر ودوره في تنمية الوظائف الخضراء، التكامل الاقتصادي 3(3)

14. سمية، عمراوي؛ جمعة، خير الدين؛ محمد، كعواش. (2018). توجه الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر من خلال الطاقات المتجددة «نماذج لمؤسسات خضراء». مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، العدد 4

15. ميثم حنظل شريف والصباح، صبيح وحوح حسين. 2017. وسائل تفسير نصوص الدستور: دراسة مقارنة. مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية،مج. 9، ع. 4

16. عمراني نادية. (n.d.). -المسؤولية الجنائية عن تلويث البيئة الطبيعية-البيئة البحرية نموذجا. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، ٩(٣)

رسائل ماجستير ودكتوراه

17. شمة خان، المسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري الاقتصادي بين النظرية والتطبيق-دراسة في التشريع البحريني والمقارن، رسالة دكتوراه، جامعة البحرين،٢٠٢٢

18. محمد عارف عبد الأمير (2019)، جريمة تلوث البيئة: دراسة مقارنة بين القانون العراقي والقانون الأردني. (أطروحة ماجستير). جامعة الشرق الأوسط، الأردن

19. منير الفتني، الحماية الجنائية للبيئة البحرية من التلوث، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠١٣.

المصادر باللغة الانجليزية:

1. A Green Economy For ANET-ZERO Future, (2021), Ministry of National Planning, INDONESIA.
2. Annual SDG Review, (2022), ESCWA, UN, Beirut.
3. Barbier, E. B. 2009. Rethinking the Economic Recovery: A Global Green New Deal. Report prepared for the Economics and Trade Branch, Division of Technology, Industry and Economics, UNEP.
4. Barry, J. (1999) *Rethinking Green Politics: Nature, Virtue and Progress*, London: Sage Barry, J. (2007) 'Towards a model of green political economy: From ecological modernisation to economic security' ،*International Journal of Green Economics,*1/3: 446–64
5. Benjamin Jones, (2011)، DRIVING A GREEN ECONOMY THROUGH PUBLIC FINANCE AND FISCAL POLICY REFORM, Journal of International Commerce Economics and Policy, University of Birmingham, p.18.
6. Boulding, K. E. (1966) 'The economics of the coming spaceship earth' ،in H. Jarrett (ed) *Environmental Quality in a Growing Economy,* Washington, DC: Johns Hopkins University Press; available online at: www.panarchy.org/boulding/spaceship.1966.html
7. Centemeri, L., Topçu, S., Burgess, J. P., Natali, L., & Matthew Hall. (2021). A green criminological approach to environmental victimization and reparation (A case for environmental restorative justice). In *Rethinking post-disaster recovery: Socio-anthropological perspectives on repairing environments* (1st ed.). essay, Routledge.
8. Cato, M. S. (2006) *Market, Schmarket: Building the Post-Capitalist Economy*, Gretton: New Clarion Press.
9. Diniz, Eliezer & Bermann, Celio. (2012). Green Economy and Sustainability. Estudos Avancados.
10. Dresner, S. and Ekins, P. (2004) *Green Taxes and Charges: Reducing their Impact on Low-Income Households*, York: Joseph Rowntree Foundation.
11. European Bank, (2020), Green Economy Transition Approach (2021-2025).

12. Gaian Economics – a showcase for some work on radical green economics: www.gaianeconomics.org/ ، Last Viewed in: 1 September 2022.

13. G. Smith and S. Young (2007) 'Social economy and the environment' ،paper prepared for the conference Social Economy: Towards a Worldwide Perspective, Leuven, 4–5 June ،p.27.

14. Green Economics Institute which publishes the *International Journal of Green Economics*: www.greeneconomics.org.uk., Viewed in: 12 august 2022.

15. Guidelines for the integration of sustainable agriculture and rural development into agricultural policies. 1997. Hardaker, J.B. FAO agricultural policy and economic development series 4.

16. Halsey, M. (2004). AGAINST "GREEN" CRIMINOLOGY. *The British Journal of Criminology*, *44*(6), 833–853. http://www.jstor.org/stable/23639065

17. Henderson, H. (2007) *Ethical Markets: Growing the Green Economy*, White River Junction, VT: Chelsea Green.

18. ICC. (2011). 10 conditions for a transition toward a Green Economy prepared by the ICC Commission on Environment and Energy-Task Force on Green Economy. International Chamber of Commerce, Paris: France.

19. J. Barry (2007) 'Towards a model of green political economy: From ecological modernization to economic security', *International Journal of Green Economics.*

20. J. Barry and G. Smith (2005) 'Green political economy and the promise of the social economy' ،in P. Dauvergne (ed) *International Handbook of Environmental Politics*, Cheltenham: Edward Elgar.

21. Kanianska, Radoslava. (2017). Green Growth and Green Economy. Belianum. Publisher of the Matej Bel University in Banska Bistrica.

22. Kumari, H., & Singh, R. (2018). Health Hazards and Nuclear Safety in Today's Context. *International Journal of African and Asian Studies*, *51*.

23. Lavrinenko, Olga & Ignatjeva, Svetlana & Danileviča, Alina & Rybalkin, Oleg & Lazdāns, Dainis. (2019). The Role of Green Economy in Sustainable Development (Case Study: The EU States).

24. Lavrinenko, O.; Ignatjeva, S.; Lonska, J. 2018. Socio-economic security as a determinant of regional differences in the investment climate in the region, *Journal of Security and Sustainability Issues* 7(3).

25. Lewis, J. Zero-Carbon Fuels and Marine Shipping: Both a Will and a Way?, (2021). Available online: https://www.greenbiz.com/ article/zero-carbon-fuels-and-marine-shipping-both-will-and-way (accessed on 27 August 2022.

26. Lynch, M. J. (2019). Green Criminology and Environmental Crime: Criminology That Matters in the age of global ecological collapse. *Journal of White Collar andCorporateCrime*, *1*(1).https://doi.org/10.1177/2631309x19876930

27. Lynch, M. J., & Long, M. A. (2022). Green criminology: Capitalism, green crime and justice, and environmental destruction. *Annual Review of Criminology*, *5*(1). https://doi.org/10.1146/annurev-criminol-030920-114647

28. Mieczysław Adamowicz, (2022), Green Deal, Green Growth and Green Economy as a Means of Support for Attaining the Sustainable Development Goals, MDPI.

29. MSDEC. (2020). Greening Our Economy-Achieving A Sustainable Future. Ministry for Sustainable Development, the Environment and Climate Change.

30. Nurse, A. (2017). Green criminology: Shining a critical lens on environmental harm. *Palgrave Communications*, *3*(1). https://doi.org/10.1057/s41599-017-0007-2

31. O'Brien, M., & Yar, M. (2008). GREEN CRIMINOLOGY. In *Criminology: The key concepts*. essay, Routledge.

32. Rida Waheed, (2022), The Significance of Energy Factors, Green Economic Indicators, Blue Economic Aspects towards Carbon Intensity: A Study of Saudi Vision 2030.

33. Sathaye, Jayant & Najam, Adil & Cocklin, Chris & Heller, Thomas & Lecocq, Franck & Llanes, J. & Pan, Jiahua & Rayner, Steve & Robinson, John & Schaeffer, Roberto & Sokona, Youba & Swart, Rob & Winkler, Harald. (2007). Sustainable Development and Mitigation. Climate Change 2007: Mitigation of Climate Change. Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom and New York, NY, USA,

34. Serrat, Olivier. (2012). World Sustainable Development Timeline. Asian Development Bank.

35. Shah, Shelly. 2022. Sustainable Development: Evolution of Sustainable Development. Sociology Discussion..

36. South, N. (2014). Green Criminology: Reflections, Connections, Horizons. *In-*

ternational Journal for Crime, Justice and Social Democracy, *3*(2). https://doi.org/10.5204/ijcjsd.v3i2.172

37. Stafford, William and Kristy, Faccer. (2014). Steering towards a Green Economy: A reference guide. CSIR report. GWDMS StelGen 13604 v2.

38. The International Relation of the Green Economy in the GULF (UAE), (2015), The Oxford Institute for Energy Studies.

39. UNDESA. (2012). A guidebook to the Green Economy. Issue 1: Green Economy, Green Growth, and Low-Carbon Development-history, definitions and a guide to recent publications. Division for Sustainable Development, UNDESA.

40. UNEP. 2010. Green Economy: Driving a Green Economy through Public Finance and Fiscal Policy Reform, *Working Paper* v. 1.0. Ohotina, A.

41. White, R., & Graham, H. (2015). Greening justice: Examining the interfaces of criminal, social and ecological justice. *British Journal of Criminology*, *55*(5). https://doi.org/10.1093/bjc/azu117

42. Wogan, D.; Carey, E.; Cooke, D, (2019), Policy Pathways to Meet Saudi Arabia's Contribution to the Paris Agreement. King Abdullah Pet. Stud. Res. Cent. (KAPSARC).

43. Wolf, B. (2011). 'green-collar crime': Environmental crime and justice in the sociological perspective. *Sociology Compass*, *5*(7). https://doi.org/10.1111/j.1751-9020.2011.00381.x

الأحكام القضائية:

1. محكمة تمييز دبي، الطعن رقم (813) لسنة 2004، جلسة 18 / 1 / 2004م.
2. (France-New Zealand Arbitration Tribunal, 82 I.L.R. 500 (1990.

المواقع الإلكترونية:

1. المبادرة الاستراتيجية للحياد المناخي 2050. تصدي دولة الإمارات للتغير المناخي - البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة. (n.d.). Retrieved October 29, 2022, from https://u.ae/ar-ae/information-and-services/environment-and-energy/climate-change/theuaesresponsetoclimatechange
2. الموقع الرسمي للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية: http://ropme.org/home.clx
3. استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء. البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة. (2022,

April 15). Retrieved October 23, 2022, from https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/economy/green-economy-for-sustainable-development

4. استراتيجية قطر للاستدامة البيئية ، 2017-2022 ، يمكن الاطلاع من خلال الرابط :

5. https://hukoomi.gov.qa/ar/article/environmental-sustainability-strategy-2017-2022#tab1

6. تاريخ الدخول : 24 سبتمبر 2022.

7. انخفاض منسوب الدانوب يكشف عن هياكل سفن حربية غرقت في الحرب العالمية الثانية. https://www.bna.bh/. (2022, August 20). Retrieved October 23, 2022, from https://www.bna.bh/%D8%A7%D9%86%D8%AE%D9%81%D8%A7%D8%B6%D9%85%D9%86%D8%B3%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%88%D8%A8%D9%8A%D9%83%D8%B4%D9%81%D8%B9%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%A7%D9%83%D9%84%D8%B3%D9%81%D9%86%D8%AD%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%D8%BA%D8%B1%D9%82%D8%AA%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1%2BDoRviRG0oLyfzZYT4R04DEI%3D

8. United Nations. (n.d.). ثقب الأوزون والعلوم | الأمم المتحدة. United Nations. Retrieved October 23, 2022, from https://www.un.org/ar/observances/ozone-day/science

9. حبتور الرياض: عبد الهادي. (n.d.). في خطوة تاريخية... السعودية للحياد الصفري للكربون في 2060. الشرق الأوسط. Retrieved October 29, 2022, from https://aawsat.com/home/article/3262856/%D9%81%D9%8A-%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A9-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%81%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D9%82060-84%D9%83%D8%B1%D8%A8%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A

10. ذا لاين. NEOM. (n.d.). Retrieved October 29, 2022, from https://www.neom.com/ar-sa/regions/theline?utm_source=google&utm_medium=cpc&utm_campaign=theline&utm_term=text&utm_content=ar-generickeywords&gclid=Cj0KCQjwpeaYBhDXARIsAEzItbE1Wrc9I2jglhL2x_OU3rB-4vWh-GDP6T_-beG-Mt-xwEcWbbulel1kaAm4FEALw_wcB

11. ردنا على الجريمة البيئية. INTERPOL. (n.d.). Retrieved October 23, 2022, from

https://www.interpol.int/ar/4/4/7

12. رؤية عمان 2040 «نتقدم بثقة «، ص 30 وما بعدها، يمكن الاسترجاع من خلال الرابط:

13. https://isfu.gov.om/2040/Vision_Documents_Ar.pdf تاريخ الدخول: 24 سبتمبر 2022.

14. مشاريع الأجندة الخضراء 2015-2030 موزعة حسب الموجه الاستراتيجي وبرامج العمل. UAE Ministry of Climate Change and Environment. (n.d.). Retrieved October 22, 2022, from https://www.moccae.gov.ae/en/home.aspx

15. مكافحة الفساد. bahrain.bh. (n.d.). Retrieved October 28, 2022, from https://www.bahrain.bh/new/ar/anticorruption_ar.html

16. مملكة البحرين تعلن استهدافها للوصول للحياد الصفري في العام 2060. وكالة أنباء البحرين. (n.d.). Retrieved October 29, 2022, from https://www.bna.bh/2060.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1%2BDl6NArBYoErpfVYErwb3avs%3D

17. هديل القطامين. (7 September ,2022). الاقتصاد الأخضر - green economy. Political Encyclopedia. Retrieved October 22, 2022, from https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%B6%D8%B1

18. [Author removed at request of original publisher]. (2015, December 17). 1.5 the purposes of punishment. Criminal Law. Retrieved October 23, 2022, from https://open.lib.umn.edu//criminallaw/chapter/1-5-the-purposes-of-punishment

19. FATF (2021), Money Laundering from Environmental Crimes, FATF, Paris, France p58, https://www.fatf-gafi.org/publications/methodsandtrends/documents/money-laundering-environmental- crime.html

20. National Development Strategy (2015-2018), Bahrain Government، p. 42 and beyond. Link:https://andp.unescwa.org/sites/default/files/2020-09/National%20Development%20Strategy%20%282015-2018%29.pdf .

21. Outcomes FATF plenary, 19-21 February 2020. Documents - Financial Action Task Force (FATF). (n.d.). Retrieved October 23, 2022, from https://www.fatf-gafi.org/publications/fatfgeneral/documents/outcomes-fatf-plenary-february-2020.html

22. Status of conventions- Ratifications by State. International Maritime Organization. (n.d.). Retrieved October 23, 2022, from https://www.imo.org/en/About/Conventions/Pages/StatusOfConventions.aspx

23. The International Consortium on Combating Wildlife Crime. CITES. (n.d.). Retrieved October 23, 2022, from https://cites.org/eng/prog/iccwc_new.php

United Nations. (n.d.). United Nations Convention on the Law of the Sea. UN, United Nations, UN treaties, treaties. Retrieved October 23, 2022, from https://treaties.un.org/pages/ViewDetailsIII.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=XXI-6&chapter=21&Temp=mtdsg3&clang=_en .24

References:

Ahmed Lotfi Al-Sayed - The Origins of the Criminal Phenomenon (Research Problems - Explanatory Theories - Criminal Factors) - 1st edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya - 2003

Akram Nashat Ibrahim - Legal Limits of the Criminal Judge's Authority - House of Culture - 1998

United Nations Environment Program. (2011). Towards another economy: pathways to sustainable development and poverty eradication - a reference for policymakers

Samir Alia and Haitham Samir Alia, Criminal Law for Business, Al-Halabi Publications, second edition, 2018

Sidi Mohamed El Hamili - Criminal Policy "Between Traditional Considerations of Criminalization and Scientific Research in Crime" - Abu Bakr Belkaid University - 2011/2012

Fawzia Abdel Sattar - Principles of Criminology and Punishment – Dar Al-Nahda Al-Arabiya 1985 - Fifth Edition

Majid Al-Helou, Environmental Protection Law in the Light of Sharia, New University House, Alexandria, 2007

Mahmoud Naguib Hosni, Explanation of the Penal Code - General Section, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, eighth edition, 2018

Periodicals

Ibrahimi Siham and Khalifi Muhammad, Activating Criminal Responsibility to Reduce Environmental Crimes in Arab Legislations, A Comparative Study, Al-Hikma Journal for Philosophical Studies, Issue 4-2, 2014

Saeed, Taha Said. The crime of customs smuggling in the United Arab Emirates. Police thought. 2001. Vol. 10, Issue. 2

Al-Maliki, Abdullah bin Muhammad. (2017). The transition towards a green economy: interna-

tional experiences. Arab Journal of Management, 4 (37), 167-196.

Sharif Nayef Sultan. (2015). Journal of King Abdulaziz University - Economics and Administration. Environmental Crimes and Their Penalties in the Kingdom of Saudi Arabia: A Comparative Study 1 (29), 215–272. https://doi.org/10.4197/eco

Amal Argylos and Hamza Khairja, (2015), The Green Economy and its Role in the Development of Green Jobs, Economic Integration 3(3), 79–104

Somaya, Amrawi; Juma, Khair El-Din; Muhammad, Kawash. (2018). Algeria's trend towards a green economy through renewable energies "models for green institutions". Namaa Journal of Economy and Trade, Issue 4

Maytham Handal Sharif and Al-Sabah, Sobeih and Hussain. 2017. Means of Interpreting the Texts of the Constitution: A Comparative Study. Al-Mohaqqiq Al-Hilli Journal of Legal and Political Sciences, Vol. 9, Issue 4

Omrani Nadia. (n.d.). - Criminal responsibility for polluting the natural environment - the marine environment as a model. Journal of Ijtihad for Legal and Economic Studies, 9 (3(

Theses

Minir Alftiny, Criminal Protection of the Marine Environment from Pollution, Master's Thesis, Algeria University, 2013

Muhammad Aref Abdel-Amir, The Crime of Environmental Pollution: A Comparative Study between Iraqi Law and Jordanian Law, Master's Thesis, Middle East University, Jordan, 2019

Shamma Khan, Criminal Responsibility of the Economic Legal Person between Theory and Practice - A Study in Bahraini and Comparative Legislation, Ph.D. Thesis, University of Bahrain, 2022

Judicial Decisions:

Dubai Court of Cassation, Appeal No. (813) of 2004, Session 18/1/2004.

France-New Zealand Arbitration Tribunal, 82 I.L.R. 500 (1990).